الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الجمعة، ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٧ إلى ١٠٤ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل من بنود في مجال الأمن الدولي

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على بدء الجلسة في الوقت المحدد، مما يعتبر ممارسة جيدة لنا جميعا في جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وأود في البداية أن أهنئكم على توليكم الرئاسة، مؤكدا لكم دعم وفد بلدي الكامل. ونشكركم على تواصلكم، بما في ذلك مشاوراتكم في جنيف، وعلى الطريقة الشفافة التي نظمتم بها بمعية المكتب العمل حتى الآن.

ونؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2)، ونود إضافة إلى ذلك، الإدلاء بالملاحظات التالية.

تعتبر هولندا أن من الأنباء سارة للغاية فعلا أنه حتى الآن وقعت ١٢١ دولة على معاهدة تجارة الأسلحة وصدقت ٥٣ دولة أخرى عليها بالفعل، الأمر الذي سيتيح التعجيل ببدء نفاذ هذه المعاهدة التاريخية بحلول أعياد الميلاد لهذا العام. وستحدد المعاهدة المعايير اللازمة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وفد أنهت هولندا تقريبا عملية التصديق لديها، ونتوقع أن نتمكن من اختتام ذلك الإجراء في أقرب وقت ممكن.

ونود أن نشكر المكسيك على قيادتها الممتازة في فترة الأعمال التحضيرية قبل عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف. وقد أحرزنا قدرا كبيرا من التقدم خلال الاجتماع التحضيري الأول، ونتطلع للعودة إلى المكسيكلحضور مؤتمر الدول الأطراف ذاته. ونأمل في تحقيق المزيد من التقدم خلال الاجتماع التحضيري الثاني الذي سيعقد في برلين، ولا سيما بشأن خارطة طريقنا صوب المؤتمر الأول للدول الأطراف.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وتلتزم هولندا التزاما كاملا بتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام منع الانتشار النووي العالمي، والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة منها، وعنصر هام في مواصلة تطوير استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وسنواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل لخطة عمل عام ٢٠١٠، وهي خارطة طريقنا المشتركة نحو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. ومع ذلك، نتشاطر القلق الذي أعرب عنه الكثيرون في هذه القاعة حيال تأخر تنفيذ الإجراءات في إطار ركيزة نزع السلاح النووي. ولا نوافق على أن الحالة الاستراتيجية الدولية هي سبب لوقف جهود نزع السلاح النووي، كما يدعى البعض. فحتى في هذه الأوقات المثيرة للقلق، ينبغي أن نضاعف جهودنا لإيجاد أرضية مشتركة وتحقيق التقدم في ذلك الصدد. ولذلك، نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار للعام القادم ونلتزم بالعمل مع جميع الدول نحو تكليل المؤتمر بالنجاح وتحقيق نتائج كبيرة. وقد قدمنا، مع شركائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ١٢ ورقة عمل وسنطرح المزيد من المقترحات الملموسة للمساهمة في التوصل إلى نتائج إيجابية.

وستستمر مناقشة مسألة العواقب الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية في مؤتمر فيينا في كانون الأول/ديسمبر. ونرى أن العواقب الإنسانية الناجمة عن انفجار الأسلحة النووية تقوم عليها كل الجهود التي نبذلها لتعزيز قضية نزع السلاح النووي. بيد أننا لا يمكننا أن نتجاهل البعد الأمني في هذه المناقشة. في ذلك الصدد، نأمل أن يسهم مؤتمر فيينا في نجاح نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

إن بدء وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا يزال يمثل أولوية بالنسبة لهولندا. ونرحب بالاجتماعين الإيجابيين لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ويشارك خبير هولندي في ذلك الفريق. ونأمل أن يسهم عمل الفريق إسهاما إيجابيا في بدء المفاوضات في مرحلة مبكرة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

لقد أسفر مؤتمر قمة الأمن النووي الذي استضافته هولندا في آذار/مارس عن نتائج هامة فيما يتعلق بالحد من كمية المواد النووية المدنية في العالم، وتحسين سلامة تلك المواد والمصادر المشعة وتعزيز التعاون الدولي. وسيكون من بين المهام المتبقية زيادة تعزيز سلامة جميع المواد النووية المدنية والعسكرية، وإنشاء هيكل قوي للأمن النووي للسنوات المقبلة. ونتطلع إلى مؤتمر القمة الأخير المقرر عقده في شيكاغو.

فيما يتعلق بسوريا، قام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء على وجه السرعة في العام الماضي لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في سوريا. وعملت بفاعلية بعثة الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بقيادة الممثل الخاص الهولندي سيغريد كاغ على استكمال تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية السورية الذي لا رجعة فيه. نرى هذا أيضا نجاحا للدبلوماسية الدولية والأمم المتحدة. بيد أن التقرير الثاني لبعثة تقصي الحقائق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يقدم أدلة مقنعة على أن المواد الكيميائية السامة قد استخدمت مرارا وتكرارا بصورة منهجية منذ نيسان/أبريل. ووفقا للتقرير، استخدمت طائرات الهليكوبتر في إيصال تلك المواد الكيميائية، وهي قدرة لا يمتلكها سوى النظام السوري. وتدين هولندا بأقوى العبارات استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضد شعبه. ويجب أن تضمن سوريا تفكيك برنامجها للأسلحة الكيميائية تماما وعلى نحو لا رجعة فيه.

لا تزال اليوم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسؤولة عن الجزء الأكبر من الخسائر الناجمة عن الأسلحة في جميع أنحاء العالم.و في الممارسة العملية، تظل الأسلحة

الحقيقية للدمار الشامل. بالرغم من نجاح الاجتماع الخامس للدول الذي يعقد كل سنتين في أيار/مايو، ينبغي ألا نغفل الأهمية المستمرة لتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. هناك حاجة إلى عمل المزيد فيما يتعلق بأعمال تعقب الأسلحة وتتبعها، وكذلك فيما يتعلق بالصلة القوية مع معاهدة تجارة الأسلحة.

وكانت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام قصة نجاح بالفعل ولا تزال كذلك. خلال المؤتمر الاستعراضي لهذا العام، في مابوتو، اتفقت جميع الدول الأطراف على الالتزام السياسي بإزالة جميع الألغام المضادة للأفراد قبل حلول عام ٢٠٢٥، وبالتالي إنهاء خطر تلك الأسلحة الرهيبة بفاعلية إلى الأبد. علينا الآن التعاون لمساعدة البلدان التي تحتوي على حقول الألغام من التمكن من الارتقاء إلى مستوى هذا الالتزام.

سيعقد المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية سيعقد في ٢٠١٥ في دوبروفنيك. إن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتعزيز المعايير هي التحديات الرئيسية التي تواجه هذه المعاهدة الناجحة. ولذلك نهيب بجميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنضم إلى المعاهدة.

تم إيلاء قدر كبير من الاهتمام، سواء في مؤتمر نزع السلاح وفي اللجنة الأولى، لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأكدت المناقشات التي جرت مؤخرا في مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى أن هذه المشكلة الحادة تتطلب حلا سريعا، في ظل نشاط المزيد من الأطراف الفاعلة في الفضاء الخارجي. ترى هولندا في الأجل الطويل، فوائد في معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولكن التفاوض على معاهدة يستغرق وقتاً طويلاً. وفي حين نعتقد أنه ينبغي لنا أن نعمل الآن، يجب أن تكون قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي، التي تحظى بالتأييد على نطاق واسع، في الوقت الحاضر نقطة البداية، لأنه يمكن تنفيذها فورا. وسنقدم المزيد من التفاصيل بشأن هذه العناصر المختلفة خلال المناقشات المواضيعية.

السيد باترويوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ويؤكد الوفد البرازيلي من جديد ثقته الكاملة في قيادتكم بوصفكم الممثل الدائم للدولة الشقيقة جامايكا. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للسيدة أنجيلا كين على ملاحظاتها الافتتاحية (انظر A/C.1/69/PV.2)، وأشيد بالعمل الذي تضطلع به.

وتؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/69/PV.2)، والبيان الذي سيدلي به ممثل كوستاريكا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن موقف البرازيل الثابت يتمثل في أن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد عانى من خلل جوهري. وفي حين أننا أفلحنا فيما يتعلق بأهداف عدم انتشار، لا يمكننا أن نقول الشيء ذاته بشأن التزامات نزع السلاح. إن عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية يضر بسلامة نظام عدم الانتشار، ويعرض للخطر النجاح الذي تحقق على جبهة عدم الانتشار. من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، تقوم الحاجة بشكل واضح إلى التزامات قاطعة ومحددة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمضي قدما. ولا ينبغي لمؤتمر استعراضي مجد إعادة التأكيد مرة أخرى على الالتزامات المتصلة بمسائل نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمري الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ فحسب، بل وإضافة المزيد إليها باقتراح أهداف ملموسة جديدة للسنوات الخمس المقبلة.

فكما تم التأكيد في مؤتمري أوسلو ونايايريت، فإن الأسلحة النووية لها آثار طويلة الأجل، ومدمرة، وعشوائية ولها أكبر

الأثر على المدنيين، مما يجعلها متنافية مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وبالتالي فإزالتها ضرورة أخلاقية فضلا عن كونها التزام قانوني. وتثني البرازيل على حكومة النمسا لاتخاذ قرار استضافة المؤتمر الثالث بشأن هذه المسألة وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة بنشاط فيه.

وإذ يقترب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، أمام المجتمع الدولي فرصة للنظر بجدية في ما ينبغي أن تكون عليه خريطة طريق ملموسة لنزع السلاح النووي والإطار الزمني لتنفيذها. وفي هذا الصدد نود أن نوجه الانتباه إلى ورقة العمل المقدمة من ائتلاف البرنامج الجديد إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. إنها تهدف إلى البدء في مناقشة كيفية المضي قدما نحو التزام واضح، ملزم قانونا ومتعدد الأطراف من جانب جميع الدول بغية تحقيق هدف نزع السلاح النووي بمعايير واضحة وجداول زمنية متفق عليها بصورة متبادلة. وبالنسبة للبرازيل، يؤدي ذلك الالتزام إلى وضع مجموعة شاملة من تدابير الحظر التي تشمل حظر استحداث تلك الأسلحة وصنعها، واقتناءها وحيازتها، وتكديسها والاحتفاظ بها، واختبارها واستخدامها ونقلها، وتنص على إزالتها إزالة تامة.

إننا نعرب عن شعورنا بالإحباط حيال الإخفاق حتى الآن في عقد مؤتمر بشأن إقامة منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ترى البرازيل أن النجاح في عقد المؤتمر يمثل جزءا أساسيا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودورة الاستعراض الحالية. ونحن نعتقد أن المؤتمر يمكن أن يكون أداة مفيدة في المساعدة على تعزيز الثقة والمصداقية فيما بين دول المنطقة. إن البرازيل، بوصفها عضوا في معاهدة إنشاء أول منطقة كثيفة السكان في العالم خالية من الأسلحة النووية، معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معاهدة تلاتيلولكو، على استعداد لمواصلة الإسهام في الجهود المفضية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

وضعت البرازيل مع الأرجنتين نموذجا ناجحا للتعاون الإقليمي وبناء الثقة، وهو الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. ونعتقد أن الوكالة يمكن أن تكون بمثابة مصدر إلهام لشركائنا في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وستقدم البرازيل بالتعاون مع نيوزيلندا، كدليل على التزامنا بتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وبالهدف النهائي لتخليص العالم من هذه الأسلحة، في هذه الدورة مشروع القرار المعنون ”المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة“.

تولي البرازيل أهمية قصوى لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى التغلب على المأزق الذي حال دون اضطلاع مؤتمر نزع السلاح طوال ال ١٨ عاما الماضية بأنشطة هامة. يجب أن يظل نزع السلاح النووي الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه أولوية عالمية، وينبغي أن ينعكس ذلك في خطوات ملموسة وحاسمة الأهمية، مع بدء عاجل للمفاوضات بشأن وضع صك شامل وملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. ترى البرازيل أن هذه المفاوضات يجب أن تجري في إطار النظام المتعدد الأطراف القائم، سواء في مؤتمر نزع السلاح، أو إذا كان ذلك لن يكتب له النجاح، في الجمعية العامة.

والشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن اتفاقية لنزع السلاح النووي من شأنه أن يجعل معالجة تدابير مؤقتة في مؤتمر نزع السلاح، مثل معاهدة المواد الانشطارية، أو معاهدة الضمانات السلبية، لا لزوم لها. بيد أننا سنواجه مسألة التفاوض على معاهدة بشأن وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. نرحب بتقديم روسيا والصين الاقتراح المنقح لمشروع معاهدة

لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي، الأمر الذي يشكل أساسا ممتازا لبدء المناقشات بشأن هذه المسألة. ويجري استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية بثبات. إن البرازيل، بوصفها بلدا ناميا لديه برنامج فضاء سلمي، تولي أولوية عليا لهدف الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا. وفي ذلك الصدد، تنضم البرازيل إلى الوفود الأخرى في تقديم مشروع قرار بعنوان ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“.

وتأسف البرازيل أسفا عميقا لأن لما يقرب من عقدين بعد انتهاء المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا توجد حتى الآن احتمالات لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وهو ما يثبت عدم فعالية اتباع نهج تدريجي. وإذ أن المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة بشأن نزع السلاح النووي لم تبدأ، تحث البرازيل مرة أخرى جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخصوصا بلدان المرفق ٢، إلى القيام بذلك على سبيل الاستعجال.

وأود أن أؤكد من جديد التزام البرازيل الراسخ بتنفيذ نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية فعالية وكفاءة. خلال العام الماضي، برزت مسألتان في جدول أعمال ضمانات الوكالة — تطوير ما يسمى بمفهوم مستوى الدولة لتطبيق الضمانات، والمفاوضات الرامية إلى تسوية الشواغل المتصلة ببرنامج إيران النووي. فيما يتعلق بمفهوم مستوى الدولة، تود البرازيل أن تثني على أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الطريقة التي أعدت بها الوثيقة تكميلية التي طلبها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي خطوة هامة للغاية في تطوير المفهوم. جرت هذا العام عملية لم يسبق لها مثيل من المشاورات والاجتماعات التقنية بين الأمانة والدول الأعضاء، مما أوجد دينامية جديدة ومشجعة في كيفية التعامل مع قضايا الضمانات في الوكالة. وأعطت المناقشات في الواقع مجالاً لمزيد من المساءلة والشفافية من جانب الأمانة، ولزيادة مشاركة الدول الأعضاء في وضع السياسات الجديدة المقترحة.

وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن برنامج إيران النووي، ترى البرازيل أنه لا بديل لحل سياسي عن طريق التفاوض للمسألة. ينبغي أن نسعى جميعا إلى الحفاظ على الأجواء الإيجابية التي سادت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وأتاحت التوصل إلى الاتفاقات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع مجموعة الخمسة زائدا واحد. ونكرر دعوتنا إلى كل الأطراف للاستمرار في المشاركة نحو حل شامل وطويل الأجل لهذه المسألة وتطبيع طبيق ضمانات الوكالة الدولية في إيران.

يجب على المجتمع الدولي الالتزام بصورة دائمة بالقضاء على المخاطر والتهديدات الناشئة من أي استخدام هدام للطاقة النووية. ويشمل ذلك منع الإرهابيين أو الجهات الفاعلة الأخرى غير المأذون لها من الحصول على الأجهزة والمواد والمرافق النووية. وكما شددت البرازيل في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في هولندا، فإن المرافق النووية المدنية ليست ما هي تشكل أكبر المخاطر الأمنية على مجتمعاتنا، بل القنابل الذرية. والطريقة الأكثر فعالية للحد من خطر استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول للطاقة النووية للأغراض التدميرية هو الإزالة الكاملة لجميع ترسانات الأسلحة النووية. هذه الشواغل أدت بالبرازيل و ١٤ بلدا آخر إلى تقديم بيان بعنوان ”في جو من الأمن أكبر: نهج شامل للأمن النووي“ خلال مؤتمر قمة الأمن النووي.

ما فتئت البرازيل تتابع عن كثب التقدم في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية السورية ورحبت بإعلان أن جميع المواد الكيميائية من الفئة ١ التي أعلنت عنها سوريا تم التحقق من تدميرها. يعزز هذا الإنجاز التاريخي دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها المكان المثالي لتعزيز عالم خال من أسلحة

الدمار الشامل. ونأمل في أن تسهم هذه التطورات الإيجابية في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في الشرق الأوسط. إن البرازيل أيضا يساورها بالغ القلق إزاء احتمال أن تكون المواد الكيميائية السامة، وهي غاز الكلور، قد استخدمت كأسلحة ضد الشعب السوري.

تعتبر البرازيل أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تزال، بعد ٤٠ عاما من التفاوض عليها، نظاما هشا. إن الآليات المتاحة للاتفاقية لتعزيز الثقة وتحسين التعاون الدولي في مجال الأنشطة البيولوجية السلمية، غير كافية بشكل واضح. ونحن على استعداد لاستئناف المفاوضات حول نظام فعال للتحقق وملزم قانونا، استنادا إلى بروتوكول ستتفاوض الدول الأطراف عليه، بهدف التنفيذ العالمي. ويجب أن تبذل الدول الأطراف كل ما في وسعها، لمنع الإجراءات والقرارات المتخذة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي من شأنها رفع العقبات غير الضرورية التي تعترض البلدان النامية، لا سيما في مجال التقدم العلمي ونقل التكنولوجيا.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن المجتمع الدولي قد أرسى معلما هاما الآن. وتشيد البرازيل بإيداع مجمل ٥٣ دولة موقعة، صكوك تصديقها على معاهدة تجارة الأسلحة. وتجري عملية التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة في البرازيل حاليا، ونتوقع أن تنظر في المعاهدة الهيئة التشريعية المنتخبة حديثا في الربع الأول من عام ٢٠١٥. وقد شاركت البرازيل بصفتها دولة موقعة على المعاهدة، في العملية التحضيرية للمؤتمر الأول للدول الأطراف. ونحن نشجع جميع البلدان التي لم توقع بعد على المعاهدة، وخاصة المنتجين والمصدرين الرئيسيين للأسلحة التقليدية، على النظر في الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

وخلال هذه الدورة، ستواصل البرازيل التفاعل ودعم المبادرات التي بينما تحافظ على التدفق الحر للمعلومات والحق في الخصوصية، فإنها تهدف أيضا إلى تحسين المعايير والمبادئ المتعددة الأطراف بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مسائل الحوكمة. ولأن العديد من البلدان هي بصدد تطوير قدرات هجومية في الفضاء الإلكتروني كجزء من عقائدها العسكرية، هناك قلق متزايد جراء ضعف البنية التحتية الحيوية، والتصعيد المحتمل للصراع، بدافع من الهجمات الافتراضية. وتفضل البرازيل مناقشة المعايير القانونية المتعلقة بشواغل السلم والأمن الدوليين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إننا نرحب بالمناقشات داخل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٨. وبعد اختيار البرازيل رئيسة للفريق، فإنها واثقة من أنه سيتم عقد مناقشات مثمرة ضمن فريق الخبراء الحكوميين.

واسمحوا لي، كملاحظة أخيرة، إعادة تأكيد التزام الوفد البرازيلي بأعمال اللجنة الأولى، وهي هيئة مخصصة لتخليص العالم من تهديدات السلام والأمن المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى. ومن مسؤوليتها توجيه عمل كامل الدول الأعضاء، بهدف تحقيق كامل أهداف الميثاق. ويرى بلدي، بأنه لا يمكن تحقيق ذلك، إلا من خلال تعزيز عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وستواصل البرازيل السعي لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب وتعاوني استنادا إلى التزامات متوازنة وغير تمييزية وملزمة قانونا تطبق على الجميع. ونحن مقتنعون بأن هذا هو الطريق الوحيد الذي سيؤدي إلى إقامة نظام دولي يعزز السلام والاستقرار والرفاه، وذلك هدف مشترك تصبو إليه جميع بلداننا.

السيد صادقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نهنئكم سيدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، أولويتين رئيسيتين للسياسة الخارجية لكازاخستان. وبعد أن أغلقنا أحد أكبر مواقع التجارب النووية، وتخلينا طواعية عن رابع

أكبر ترسانة نووية في العالم، فإننا نتخذ على الدوام التدابير العملية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وعشية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات حازمة وواقعية، ينبغي أن تتخذها جميع الأطراف في المعاهدة، بغية التنفيذ الفعال للالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية وخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ونعرب عن قلقنا إزاء حقيقة أنه بينما تفي الدول غير النووية في المعاهدة بصفة عامة بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المعاهدة، لا تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات حاسمة للتخلص من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، فإننا نشير إلى الأهمية الخاصة لتطبيق أحكام القرار ٣٢/٦٨، الذي يعلن ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للقضاء التام على الأسلحة النووية. ونحن نؤيد تماما اقتراح الشروع في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لصياغة اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. وكخطوة هامة في هذا الصدد، تقترح كازاخستان اعتماد المجتمع الدولي إعلانا عالميا بشأن التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، تعيد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلاله تأكيد التزامها بتحقيق هذا الهدف. وسيستمر وفد كازاخستان في إجراء المشاورات بشأن مشروع قراره.

ويشكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا هاما في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ونرحب بتصديق بروني دار السلام وتشاد والعراق وغينيا – بيساو ونيوي على المعاهدة. وفي الوقت نفسه، ندعو تلك الدول التي يتوقف دخول المعاهدة حيز التنفيذ على توقيعها وتصديقها، إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن ودون أي شروط مسبقة. ويعد وقف التجارب النووية المعلنة طوعا من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوة إيجابية، ولكنها ليست بديلا عن وثيقة ملزمة قانونا.

إننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجراء برنامجها النووي. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب مختلف قرارات مجلس الأمن والعودة إلى عملية التفاوض في إطار المحادثات السداسية الأطراف.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة للقرار ٣٥/٦٤، بمبادرة من كازاخستان، التي اختارت ٢٩ آب/أغسطس تاريخ الإغلاق الرسمي لموقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك، بوصفه اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وينسجم القرار تماما مع أهداف المعاهدة، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات لزيادة مستوى الوعي العام بآثار التجارب النووية وحظرها. ومن أجل احتفال كازاخستان باليوم الدولي، فإنها تستضيف هذا العام المؤتمر العالمي الحادي والعشرين لرابطة الأطباء الدولية لمنع نشوب حرب نووية. وعقدنا أيضا مؤتمرا دوليا مكرسا للذكرى الخامسة والعشرين لحركة مناهضة الأسلحة النووية ”نيفادا – سيمي“، وهي حركة شعبية وطنية حقيقية أثبتت للعالم أن رغبة الناس العاديين، لا تتجه فقط لوقف الجنون النووي بل يمكنها وقفه أيضا. وكانت تلك الحركة البادئة والمؤدية لوقف جميع التجارب النووية وإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية في كازاخستان. وبعد إغلاقه في عام ١٩٩١، أوقفت مواقع تجارب نووية أخرى في نيفادا ولوب نور وموروروا، تجاربها النووية.

ودعما لجهودنا المشتركة، أطلقت كازاخستان أيضا مشروع ATOM – إلغاء التجارب مهمتنا –، الذي يرمي إلى توعية المجتمع الدولي بالآثار الإنسانية الكارثية الموثقة لتجارب الأسلحة النووية. ونشير إلى الأهمية الكبيرة للمناقشات بشأن

العواقب الإنسانية للتفجيرات النووية التي جرت في أوسلو في عام ٢٠١٣، وفي المكسيك هذا العام. وكبلد شهد جميع العواقب الوخيمة للتفجيرات النووية، فإننا نؤيد تماما اتجاه تلك المداولات. ونأمل أيضا أن تعطي العملية دفعة قوية جديدة لجهودنا المشتركة المبذولة من أجل الحظر التام للتجارب النووية والتخلص من الأسلحة الفتاكة. ونحن عازمون على المشاركة بفعالية في المؤتمر الثالث، الذي سيعقد في فيينا في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وتمثل الحدث الأهم من دون شك، في مجال عدم الانتشار خلال عام ٢٠١٤، في التوقيع على بروتوكول معاهدة سيميبالاتينسك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقد تم إنشاء المنطقة نتيجة للجهود الجماعية التي بذلتها جميع دول آسيا الوسطى الخمس في سعيها لتوفير الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة. وتعد المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى إسهاما حقيقيا في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الأمنين الإقليمي والعالمي. ونأمل في تصديق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية قريبا على البروتوكول. وستقدم كازاخستان، بصفتها رئيسة للمعاهدة، بالنيابة عن الدول الخمس التي تشكل منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، مشروع قرار لتنظر اللجنة الأولى فيه، وتشجع الدول الأعضاء على اعتماده بتوافق الآراء.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بالحاجة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، ونأمل أن يصبح الكوكب بأسره في المستقبل منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتشعر كازاخستان بالقلق إزاء عدم تنفيذ قرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف المعنية على إبداء إرادة سياسية قوية وتنظيم المؤتمر قبل عقد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٥.

ونحن مقتنعون بأن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون المحفل الوحيد لوضع الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونعتقد أن من المهم التغلب على الخلافات القائمة في أقرب وقت ممكن لبدء الأعمال الفنية للمنتدى بشأن المسائل المواضيعية التالية المعنية بنزع السلاح: نزع السلاح النووي العالمي، باعتماد صك ملزم قانوناً وغير تمييزي وعالمي؛ وصياغة وتوقيع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة؛ ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وتوفير ضمانات أمنية سلبية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. وتشارك كازاخستان في مجموعة الخبراء الحكوميين للإعداد للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتوقع أن ينتهي عمل الفريق المكثف في المستقبل القريب باعتماد مؤتمر نزع السلاح لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وقد أيدت كازاخستان القرار المعنون ”المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ على أساس أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لن يؤدي دور محفل مستقل مواز لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ونرى أن التوصيات الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية ينبغي أن تُعرض لمواصلة النظر فيها والموافقة عليها من جانب هاتين الهيئتين الرسميتين لنزع السلاح.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونؤيد الاقتراح الداعي إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن هذا الموضوع. وفي حين أننا ندعم من حيث المبدأ المقترح الداعي إلى وضع مدونة قواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي واعتمادها، فإننا نرى من

الضروري أن نأخذ في الاعتبار آراء جميع البلدان المعنية، بهدف التوصل إلى وثيقة تحظى بتوافق الآراء. ونحن ننطلق من الفهم بأن المدونة لن تكون بديلاً ملزماً قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتعترف كازاخستان بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تطوير التكنولوجيات الملائمة امتثالاً لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار سيطرتها الكاملة. ونرى أن من الحيوي أيضاً إحراز تقدم في المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني، ونؤيد التبكير بإبرام اتفاق شامل بشأن هذه المسألة.

إن إسهام كازاخستان الحقيقي في تيسير الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو في إنشاء بنك اليورانيوم منخفض التخصيب للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أراضيها. ونحن في المرحلة النهائية من المفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاق البلد المضيف. سيخزّن البنك اليورانيوم المنخفض التخصيب والذي ستقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول الأعضاء في حالة الانقطاع غير المتوقع في الإمداد لأسباب غير اقتصادية. ولا يحدّ البنك في أي حال من الأحوال من الحق غير القابل للتصرف لكل بلد في تطوير التكنولوجيا النووية الخاصة به، بما في ذلك الدورة النووية. ونود أن نسجّل تقديرنا لنجاح العمل المشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في تعزيز الأمن النووي في موقع سيميبالاتينسك السابق للتجارب النووية. ونرى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المؤسسة الدولية الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير والمتطلبات للأمن النووي، وندعو إلى تعزيز إمكاناتها.

ونولي أيضاً أهمية كبيرة لمؤتمرات قمة الأمن النووي ونشارك بنشاط فيها. ونحن على ثقة بأن النتائج الناجحة لمؤتمرات القمة الثلاثة – واشنطن العاصمة وسول ولاهاي – قد عززت بدرجة كبيرة أمن المواد النووية في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن يسهم مؤتمر قمة الأمن النووي القادم، المقرر عقده في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦، إسهاماً كبيراً في جهودنا المشتركة في هذا المجال.

يكتسب الأمن النووي أهمية خاصة في ضوء تزايد خطر وقوع المواد النووية في أيدي المنظمات الإرهابية أو الجماعات الإجرامية. وفي هذا السياق، يكتسي التنفيذ الصارم لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أهمية خاصة. ومن أجل تيسير عملية تنفيذ ذلك القرار على المستوى دون الإقليمي، فضلاً عن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماده، نظمت كازاخستان حلقة دراسية في آذار/مارس من هذا العام بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وحضر المؤتمر ممثلون من أكثر من ٣٠ بلداً من آسيا والشرق الأوسط، فضلاً عن جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

تنفّذ كازاخستان بصورة كاملة متطلبات اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ولديها خبرة فريدة وإمكانات هائلة في كفالة الأمن البيولوجي. وإذ نلاحظ تزايد التهديدات التي يشكلها انتشار العدوى الخطيرة للغاية، فإننا نولي تركيزاً وأهمية كبيرين للتعاون الدولي في ذلك المجال. وهذا أحد أسباب إنشاء مختبر مرجعي مركزي في كازاخستان سيكون بمثابة مركز رئيسي للبحث وتطوير التكنولوجيا لمكافحة انتشار الأمراض البشرية والحيوانية شديدة الخطورة.

ونلاحظ اختتام بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية/الأمم المتحدة في سورية. وندعو جميع الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة إلى تنفيذ أحكامها تنفيذاً كاملاً، بما في

ذلك تدمير جميع المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية في الإطار الزمني المتفق عليه.

ونرحب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الأمر الذي يسهم إسهاماً كبيراً في السلام والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى معاهدة تجارة الأسلحة، نحتاج إلى ضمان الإنفاذ الصارم لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بولاية وإجراءات وهياكل واضحة ومحددة جيداً للصك الدولي للتعقب.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا الصادق في أننا سنتمكن، خلال هذه الدورة وعن طريق الحوار البناء، من إيجاد الحلول للقضايا الحاسمة في جدول أعمال اللجنة الأولى.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أراكم، سيدي، تتولون الرئاسة. اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني على انتخابكم. وأعرب أيضاً عن خالص تهانينا لسائر أعضاء المكتب. ويثق وفد بلدي بأن الدورة الحالية للجنة الأولى ستصل إلى نتائج ناجحة ومثمرة برئاستكم. ويجب أن أنوّه بكم وأهنئكم على بدء الجلسة في موعدها المحدد. وأرجو أن يتواصل ذلك طوال الدورة!

تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/69/PV.2).

سنحتفل العام المقبل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن العالم لا يزال يواجه تهديدات مختلفة ومتنوعة. إن حيازة مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة ونشرها على نطاق واسع لا يزال قائماً، بل والأكثر مدعاة للقلق حدوث ذلك بشكل متزايد من الجهات الفاعلة من غير الدول. تظل الأسلحة والصراعات المسلحة أكبر عقبة أمام السلام والأمن العالميين. كما أنها تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، ما زالت تايلند تأمل في أن تتحقق رؤيتها لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. ويشجعنا الزخم الإيجابي الذي نجم عن المؤتمرات الدولية بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية ونرحب به. وقد شاركنا مشاركة فعالة في المؤتمرين اللذين عقدا في نايايريت وأوسلو. كما نتطلع إلى المشاركة بشكل بنّاء في المؤتمر القادم، المقرر عقده في فيينا في وقت لاحق من هذا العام. ويحدونا أمل كبير في أن هذه المؤتمرات سوف تؤدي إلى مناقشات جادّة تفضي إلى نتائج ملموسة.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي تدابير ملموسة لبناء الثقة. ولذلك، نأمل أن نرى إجراء مشاورات هادفة وحاسمة تفضي إلى التوقيع على بروتوكولات معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، المعروفة باسم معاهدة بانكوك. وفي السياق نفسه، نأمل أن نرى تقدما ملموسا في المناقشات المتعلقة بمؤتمر هلسنكي. وبغية الحفاظ على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هناك حاجة إلى إحراز بعض التقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥

كما يصادف العام المقبل الذكرى السنوية السبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي. ولتخليد ذكرى الذين قضوا نحبهم، من مسؤوليتنا تثقيف الأجيال الشابة. وقد انضمت تايلند إلى كوبا والمكسيك في الشهر الماضي في المشاركة في استضافة حدث في بانكوك للاحتفال باليوم الدولي الأول للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي تلك المناسبة، ألقى شباب مشاركون من تايلند كلمات قصيرة بشأن موضوع ”عالم خال من الأسلحة النووية“. وأشار أحد الشباب ببلاغة،

”عالم خال من الأسلحة النووية هو أشبه بحي سكني يمكننا فيه قبول الاختلافات وتفهم أنها موجودة، وأن نكون قادرين على تقدير ذلك وأن نكون قادرين على التوصل إلى شروط مقبولة دون استخدام القوة، إنه عالم لا يزدهر فيه الخوف أو يتحكم في أعمالنا “.

وكانت تلك رسالة قوية. وربما تجد صدى بيننا هنا اليوم.

ويستمر التزامنا الثابت بعدم الانتشار. وتسعى تايلند باستمرار إلى تعزيز قدرتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أنشأنا مؤخرا لجنة فرعية وطنية تتألف من أكثر من ٣٠ من الوكالات المعنية المكرسة لتحسين التنسيق بشأن عدم الانتشار. كما دعونا خبراء الأمم المتحدة إلى إحاطة تلك الوكالات في حلقة عمل عقدت في بانكوك. وخرج المشاركون فيها بفهم أوضح لأدوارهم المتميزة في جهود عدم الانتشار وتواصلوا بصورة مفيدة وتشاطروا وجهات نظرهم الفريدة بشأن الصعوبات في التنفيذ. ونرى أن تنظيم حلقات عمل مثل تلك يؤدي إلى تحسين التنسيق إلى حد كبير. ونأمل في عقد المزيد في المستقبل.

تمثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ومؤتمر قمة الأمن النووي جميعها مبادرات بالغة الأهمية في مجال عدم الانتشار. واعتمد مؤتمر قمة الأمن النووي الثالث الذي عقد في لاهاي في آذار/مارس بيانا هاما شدد على أهمية تعزيز بنية الأمن النووي وترسيخ ثقافة الأمن النووي. وأعرب وفد تايلند خلال مؤتمر القمة عن الحاجة الماسة إلى زيادة مستوى الوعي بشأن الأمن النووي. وشددنا أيضا على ضرورة سد الفجوات في القدرات وإشراك جميع أصحاب المصلحة. ويسرنا أننا قد أسهمنا في مؤتمر قمة الأمن النووي الثالث باستضافة آخر اجتماع للخبراء في باتايا قبل مؤتمر القمة.

إن للطاقة والتكنولوجيا النووية فوائد جمة. ومع ذلك، فإن استخدام الطاقة النووية يجب أن يكون مصحوبا بما يكفي من الدراية التقنية والضمانات المناسبة. وتشجع تايلند جميع البلدان على تنفيذ ضمانات تتسق مع جميع اتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة والاتفاقات الأخرى. وفي الوقت نفسه، ندعو الوكالة الدولية إلى مواصلة تقديم التعاون التقني إلى الدول بناء على طلبها.

ويجب أن تكون إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل شاملة أيضا. وتجدد تايلند الدعوة إلى الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتنفيذهما بدقة.

وما زال يساورنا القلق بسبب استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل إطار التعاون الرئيسي المتعدد الأطراف لمعالجة هذه المشكلة المشتركة والواسعة النطاق.

وستدخل معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ خلال أقل من ثلاثة أشهر. ونأمل أن نصبح دولة طرفا في المعاهدة في المستقبل القريب. وقد عُقدت مشاورات بين الوكالات لدينا من أجل استعراض وتقييم الأطر واللوائح القائمة. ونتمنى للاجتماع التحضيري الأول والمؤتمر الأول للدول الأطراف كل النجاح. وتأمل تايلند في المشاركة بصفة مراقب.

إن تايلند، بوصفها من أوائل البلدان التي وقعت وصدقت على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، قد عملت باستمرار على مدى ١٥ عاما للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإزالة الألغام ومساعدة الضحايا والتوعية بخطر الألغام. ونعمل بنشاط بشكل خاص في مجال مساعدة ضحايا الألغام. ونحن على استعداد لتقاسم خبرتنا إذا رغب أصدقاؤنا وشركاؤنا.

وأخيرا، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بدور نشط. ونجدد دعوتنا إلى توسيع نطاق العضوية من أجل تنشيط عمل ذلك الجهاز الهام وطبعه بطابع الشمول. وننوه ونشيد بالدور الحاسم والنشط الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونشكر المديرة المنتهية ولايتها شارون ريغل على جهودها الدؤوبة، ونشجع المركز الإقليمي على مواصلة العمل في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، فضلا عن الإعراب عن استعداد وفد بلدي لدعم جهودكم الرامية إلى ضمان أن تضطلع اللجنة بعمل مثمر. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد بنن البيانين اللذين أدلي بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2). ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بشأن البنود التي هي قيد نظر اللجنة.

إن بنن تحيط علما بالتقارير التي قدمها الأمين العام بشأن مختلف بنود جدول الأعمال. وتلك التقارير المفيدة للغاية توفر أساسا جيدا لإجراء مداولات مثمرة.

ويوفر عقد الدورات السنوية للجنة الأولى فرصة للتفكير والنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق المثل الأعلى، وهو بناء عالم خال من التهديد النووي والأسلحة التقليدية. وينبغي أن تدفع الحوادث النووية والخسائر البشرية اليومية الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي أصبحت حقا أسلحة دمار شامل، العالم إلى المثابرة في البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق الإزالة التامة لها في ظل مراقبة موثوقة. ونكرر الإعراب عن دعمنا الراسخ للقرارات المتعلقة بالأسلحة النووية، فضلا عن مختلف الدعوات إلى تدميرها الكامل.

والجهود المبذولة على الصعيد الثنائي خلال اجتماعات القمة بين الولايات المتحدة وروسيا، أكبر قوتين نوويتين، للحد من مخزوناتهما من الأسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية وتقليصها، تشكل بالتأكيد تقدما جديرا بالترحيب.

ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يظل متيقظا من أجل التعبئة ضد اضطراب التوازن الاستراتيجي، الذي قد يؤدي إلى عودة الحرب الباردة، ،وهو ما نخشة أن يقع جراء الحالة الجيوسياسية الراهنة. ومن المهم بالنسبة للدول النووية الكبرى مواصلة مفاوضاتها للاتفاق على تخفيضات جديدة في المخزونات، وجعلنا نقترب أكثر من الخيار الصفري. ومع ذلك، ينبغي دعم هذا الزخم، من خلال بذل المزيد من الجهود على المستوى المتعدد الأطراف لكي يتسنى تحديد، بشكل توافقي، المبادئ التي ينبغي أن تطبق على الجميع، وإقامة نظام للتحقق ملزم لضمان التطبيق الفعال، والاحترام الدقيق لالتزامات نزع السلاح التي جرى التعهد بها. ولذلك، من المهم تنشيط آلية نزع السلاح من أجل تعزيز تحديد الأسلحة، وعلى وجه الخصوص الإنفاق العسكري، وفقا لروح المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن دوري هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، وهما المحفلان المتعددا الأطراف المعنيان بالحوار والتفاوض، مهمان للغاية في هذا الصدد. ولهذا السبب، يساور بنن القلق جراء الصعوبات التي تواجه الهيئة، التي أكملت دورتها من دون إحراز أي تقدم كبير بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالها. وندعو الدول إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة لضمان أن تحقق الدورة الجديدة الجارية، تقدما كبيرا ومتوقعا بخصوص مختلف القضايا المطروحة. ومن نواح كثيرة، فإن الوضع لم يتغير في مؤتمر نزع السلاح، جراء الفرض الذاتي لقاعدة توافق الآراء.

وتدعم بنن جميع المبادرات الرامية إلى دعم تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي اتخذ قرارات مهمة لجعل عدم الانتشار النووي التزاما واحدا للجميع. وفي هذا الصدد، تعترف بنن، وتقر بتعبئة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ككل، وتصدرهم طليعة النضال لنزع السلاح النووي.

وتأسف بنن لكون جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، المقرر مبدئيا في عام ٢٠١٢، لا يزال في مرحلة التخطيط فقط. إن بنن تطلق دعوة ملحة لعقد المؤتمر، مما سيشكل بلا شك خطوة رئيسية في اتجاه تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتدعم أفريقيا بحزم التصدي لاستخدام الذرة للأغراض العسكرية، كما يتضح من توقيع ونفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي تعد فخر القارة الأفريقية، الملتزمة بعمق بتعزيز الطاقة النووية السلمية تحت الرقابة الصارمة والكاملة وغير المشروطة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن بنن تدعو إلى التسوية السلمية للنزاعات القائمة في مجال عدم الانتشار النووي وتعبئة المجتمع الدولي لدعم عقد المؤتمر الاستعراضي المقبل للمعاهدة الذي سترأسه أفريقيا، وإنجاحه.

كما تؤكد بنن التزامها الراسخ بالإطار الذي أنشئ على أساس قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة لمنع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. كما يجب تعزيز هذه الجهود فيما يتعلق بالتفاقم الحالي للمواجهات مع الجماعات الدينية المتطرفة العنيفة.

ولا تزال الأسلحة التقليدية والذخائر آفات تؤدي إلى نتائج وخيمة. وتلك الأنواع من الأسلحة خاضعة الآن لمعاهدة تجارة الأسلحة. وقد حازت تلك المعاهدة الملزمة قانونا بالفعل التصديقات اللازمة البالغ عددها ٥٠ تصديقا لكي تدخل حيز النفاذ، المقرر أن يجري في كانون الأول/ديسمبر. والمعاهدة إنجاز كبير من جانب الأمم المتحدة من أجل خير البشرية. ويظل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، يمثل مشكلة كبرى بالنسبة للمجتمع الدولي. وتستدعي السهولة التي يمكن بها للجماعات المسلحة الحصول عليها لشن الحروب غير المتماثلة ضد الدول، التنفيذ المتسق للمعاهدة. ولا يمكن للمجتمع الدولي صون السلام والاستقرار الدوليين، إلا إذا كان قادرا على الاتفاق على إجراءات لاستعادة الشفافية فيما يخص التدفقات، وتدابير بناء الثقة لوقف انتشار مخزونات الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخائرها وقطع غيارها.

تلك هي المخاوف التي تود بنن التعبير عنها خلال هذه المناقشة، الهامة لتعزيز الحوار بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

السيد كونك (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وإنني على ثقة بأن قيادتكم المشهود بها، ستقود أعمالنا إلى تحقيق نتائج مثمرة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن أوروغواي ملتزمة بقوة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتراكمها المزعزع للاستقرار واستخدامها غير المناسب. والأسلحة التقليدية هي حقا أسلحة دمار شامل في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتهدد السكان المدنيين والنساء والأطفال على وجه الخصوص.

وبصفة بلدي دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، من دواعي سروره أن يكون ضمن الـ ٥٠ دولة الأولى التي صادقت على المعاهدة. ويسمح ذلك بدخولها حيز النفاذ. وتعتبر أوروغواي، معاهدة تجارة الأسلحة، خطوة مهمة جدا في اتجاه التنظيم الدولي، ولتجارة أكثر مسؤولية في الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها والذخيرة. وسيكون لتنظيم هذه التجارة، كما نفهمه، آثار رئيسية على الصراع المسلح، وخاصة لمساعدة الضحايا المدنيين للعنف المسلح. وتعزيز السلام والأمن وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني مع زعزعة عمليات نقل الأسلحة إلى مناطق التزاع.

ومع ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار الهدف الرئيسي للمعاهدةالمتمثل في إنقاذ الأرواح. وللقيام بذلك، يجب علينا أن نوحد قوانا وبذل المزيد من الجهود لمنع وقوع هجمات ضد السكان المدنيين وارتفاع عدد الضحايا المدنيين.

على المستوى الوطني، وبغية التنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة، فإن أوروغواي بصدد تحديث تشريعاتها ومواءمتها مع المعايير الجديدة الواردة في المعاهدة. ويعد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أداة حيوية هامة، ومعيارا دوليا لإحراز تقدم في مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الاعتماد بتوافق الآراء للوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ومع ذلك، فإن عدم إدراج الذخيرة في استعراض تنفيذ برنامج العمل، يعني بأن تحليلها غير مكتمل. وستواصل الأوروغواي الدفاع عن إدراج الذخيرة في التحليل، وكذلك العبارات المرتبطة بالحدود.

تلتزم أوروغواي، باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ويأخذ دعم بلدي للإطار التشريعي المتعدد الأطراف شكل سياسة خارجية تعطي الأولوية وتؤيد الحاجة إلى مواصلة إحراز التقدم في مفاوضات عالمية متعددة الأطراف وغير تمييزية وشفافة ومفتوحة تشمل جميع البلدان. ونؤكد مجدداً على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، نحث مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض المعاهدة على إعداد تطورات محددة لصالح نزع السلاح النووي بطريقة متوازنة بين الركائز الثلاث لنزع السلاح – وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نرى أنه لا بد من زيادة الالتزام والإرادة السياسية من أجل وضع صكوك تكميلية لمعاهدة عدم الانتشار وبدء المفاوضات لتيسير الهدف النهائي المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. لقد أظهر مؤتمرا أوسلو ونايايريت الدوليان المعنيان بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية أن هناك قيوداً لمنعها ومدى ضعفنا أمام الاستعمال غير المقصود أو الهجومي. إن العواقب الإنسانية للدمار الناجم عن الأسلحة النووية يجب أن تؤدي على وجه السرعة والصراحة إلى حظرها. ولهذا السبب ندعو إلى تنفيذ الالتزامات التي قطعت في إطار معاهدة عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالصكوك التكميلية، فإننا نؤكد مرة أخرى على الأهمية القصوى للبدء الفوري بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك، نحث دول المرفق ٢ من المعاهدة أن تصدق عليها عاجلاً. ونحث أيضاً جميع الدول في المجتمع الدولي على الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية أو استخدام الأجهزة المتفجرة الأخرى.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المعلقة، يدعو بلدي إلى البدء في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح دون إبطاء بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. ونحث على إطلاق المفاوضات بشأن إبرام اتفاق ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية. وهذا أمر حيوي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية حتى لا تعاني من العواقب الوخيمة لاستعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

وقد أيّدت أوروغواي دائماً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وكنا من الدول الأعضاء في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان. ويحث بلدي الدول الحائزة للأسلحة النووية وأي دولة أخرى مشار إليها في البروتوكولات ذات الصلة بإنشاء هذه المناطق والتي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكولات أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونحث أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية على تعديل أو سحب التحفظات أو التفسيرات التي قدمت من جانب واحد.

ونأسف على استمرار عدم تنفيذ الالتزام المتعهّد به لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونحث الطرفين على التوصل إلى تقارب وعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

إن تعزيز نظام نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة يتطلب التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات التي تدعو إلى حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى والقضاء عليها. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أولوية بالنسبة للأوروغواي من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار.

يحث بلدي أيضاً على الاستعجال في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحث جميع الدول التي تملك هذه الأسلحة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأن تدمر مخزوناتها. وترحب أوروغواي بانضمام سورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعيد التأكيد على أهمية قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. تنص تلك الصكوك على إنشاء بعثة مشتركة وإجراءات لتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وتدرك أوروغواي أهمية مؤتمر نزع السلاح بصفته منتدى حقيقياً متعدد الأطراف للمجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح، فضلاً عن الدور الذي يضطلع به في المفاوضات بشأن الأولوية لمسائل نزع السلاح. ومع ذلك، لم يتمكن المؤتمر من وضع برنامج للعمل يستجيب لتطلعات المجتمع الدولي واحتياجاته. وتعتقد أوروغواي أن أحد السبل الممكنة لإعادة إحياء عمل مؤتمر نزع السلاح يتمثل في توسيع نطاق العضوية للدول التي أبدت اهتماماً حقيقياً في المشاركة فيه. وقد أوضح بلدي تطلعه لأن يصبح جزءاً من مؤتمر نزع السلاح، تماماً كما فعلت الدول الأخرى التي كانت تؤيّد الدعوة إلى توسيع تلك الهيئة منذ عام ١٩٨٢.

وتقع علينا مسؤولية عدم ادخار أي جهد في النهوض بهدف نزع السلاح وكبح الانتشار تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، الهيئة العليا التي أنشأناها لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى لهذه الدورة. كما أهنئ أعضاء مكتبكم والسيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على دورها الهام. أود أيضاً أن أتوجّه كذلك بالشكر لرئيس اللجنة الأولى خلال الدورة الماضية.

ويؤيد وفد بلدي بيان ممثل إندونيسيا الموقّر الذي أدلى به نيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

يؤكّد وفد بلدي على تأييده الكامل للتوجه العالمي نحو بناء مجتمع دولي خالٍ من استعمال القوة أو التهديد بها، عالمٌ يقوم على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، المرتكزة على العدل والمساواة في السيادة وعلى السلام بين الأمم والشعوب. ونؤكّد اليوم مجدداً استعدادنا للمشاركة في أي جهد دولي صادق يسعى إلى تحقيق تلك الأهداف النبيلة المنشودة.

فعالمنا كما تعرفون يواجه تحديات كثيرة، يأتي في مقدمتها خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية منها. وأود هنا أن أشير إلى أنه وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي، أصبح من الضروري أن تمتثل الدول النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار للعمل جدّياً على نزع السلاح النووي وإنهاء ظاهرة استثناء إسرائيل من عالمية نزع السلاح النووي.

تؤكد بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقاً لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة، بالحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها وتوظيفها في الأغراض السلمية، بالتعاون طبعاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف لبحث قضايا نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان احترام أنظمة المؤتمر وقواعده الإجرائية التي تشكّل أساسا لا بد منه لنجاح أي عمل قد يتم التوافق عليه. ونؤكد في هذا الصدد، على ضرورة أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل متوازنا وشاملا، وأن يتضمن هذا البرنامج تشكيل هيئات فرعية للتفاوض بشأن برنامج لإزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة وفقا لبرنامج زمني محدد وملزم وغير مشروط، إضافة إلى التفاوض لوضع صك عالمي ملزم قانونا وغير مشروط يهدف إلى توفير ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها، وكذلك التفاوض حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وحظر إنتاج المواد الانشطارية.

إن الواقع الحالي في عالمنا بخصوص ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يظهر لنا جميعا انخراط بعض الدول الكبرى والصغيرة، على حد سواء، المنتجة منها وغير المنتجة، في نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى المجموعات الإرهابية والعناصر من غير الدول، بهدف إذكاء الأزمات وتقويض استقرار دول بعينها. وما كانت الأعمال الإرهابية التي ترتكبها تنظيمات إرهابية متطرفة في سوريا لتحصل، لولا الدعم بالسلاح والمال والتدريب والإيواء الذي تتلقاه تلك المجموعات من دول عربية وإقليمية ودولية باتت معروفة للجميع بانغماسها في حمأة العمل الإرهابي فوق الأراضي السورية.

وتذكرون أيها السادة، أن أحد أهم مشاغلنا فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، كان الاعتراض على عدم إدراج لغة صريحة في المعاهدة تنص على الحظر القطعي لتوريد الأسلحة للعناصر من غير الدول والمجموعات المسلحة الإرهابية. وقد أثبتت الوقائع التي نشهدها اليوم في سوريا وفي عدد من دول المنطقة وخارجها، صحة مشاغلنا حول المعاهدة المذكورة، حيث أن وصول الأسلحة للمجموعات الإرهابية، والتي يحلو للبعض وصفها بأنها ''عناصر فاعلة من غير الدول'' قد قوّض الاستقرار والأمن الإقليميين، كما حدث مؤخرا في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل.

تدين الحكومة السورية بأشد العبارات استخدام السلاح الكيماوي وتعتبره جريمة بغيضة تخضع لمبدأ المساءلة. وانطلاقا من قناعتها بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيماوية، هو أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان،

وبناء على إيمانها الراسخ بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية، فقد انضمت سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام ١٩٩٢.

لقد قامت سوريا بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن انضمامها للاتفاقية وأنجزتها بنجاح، رغم الظروف الصعبة للغاية، كما أنها ملتزمة بتنفيذ أحكام الاتفاقية كاملة وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كدولة طرف في الاتفاقية. ولولا التعاون السوري مع البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لما تم إنجاز مهام البعثة، حيث عبّر العديد من المسؤولين الدوليين، وفي مقدمتهم المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة، السيدة سيغريد كاغ، عن ارتياحهم وامتنانهم للتعاون المثمر والبنّاء للحكومة السورية مما أدى إلى إنجاز عمل غير مسبوق في تاريخ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن التقرير الثاني الذي صدر عن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، للتحقيق في ادعاءات استخدام الكلور في سوريا، وهو الاستخدام الذي أدانته حكومتي بشدة، لا يزال قيد النقاش في المجلس التنفيذي للمنظمة، وفيه الكثير من الثغرات الهيكلية. والتقرير بحدث ذاته هو تقرير فني بحت، ومن الواجب معالجته ضمن إطار منظمة الحظر حصرا. ومع ذلك، استخدم عدد قليل من الدول هذا التقرير للتشهير ببلادي سوريا، وهو أمر ليس في مكانه ولا يخدم مصداقية عمل منظمة الحظر، ونتمنى هنا عدم تسييس هذا التقرير درءا للتأثير على مصداقية منظمة الحظر، على غرار ما حدث في السابق من تأثير على مصداقية عدم الانتشار النووي.

لا تزال بعض الدول تتمادى في حمايتها للممارسات الوحشية واللا إنسانية لـ ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ وغيرهما من المجموعات الإرهابية. فبعد أن قدمت لها تلك الدول مختلف صنوف الأسلحة، ومنها السلاح الكيماوي، قامت تلك المجموعات الإرهابية باستخدام هذا السلاح البغيض ضد الشعب السوري وعناصر الجيش العربي السوري في أكثر من مناسبة.

وها نحن لا نزال نشهد إصرار الدول الداعمة للإرهاب في بلادي على توجيه اتهامات باطلة ولا أساس لها من الصحة للحكومة السورية، متناسية التقارير الكثيرة التي تشير إلى تورطها هي، وبالأخص نظامي الحكم في تركيا والسعودية، بشكل مباشر في تزويد تلك المجموعات الإرهابية بالسلاح الكيماوي، إضافة لغيره من أدوات القتل والإجرام. نحن في سوريا نطالب، استنادا إلى القرارات الدولية ذات الصلة، بمساءلة جميع الدول التي تمد مختلف التنظيمات الإرهابية في بلادي بمختلف صنوف الأسلحة. ويكفي أن أذكر في هذا الصدد أن الحكومة التركية وحدها قد أنشئت وحدها ١٠٦ من التنظيمات الإرهابية التي تنشط في بلادي. كما أن هذه الحكومة قد أنشأت أيضا ما يسمى بالجيش السوري الحر فوق الأراضي السورية، ثم دعمته وسلحته ودربته قبل إطلاق عناصره الإجرامية داخل بلادي.

لقد كان حريا بالحكومة التركية، وبمقتضى قواعد حسن الجوار بين الدول، والعلاقات التاريخية بين الشعبين التركي والسوري، أن تمد يد المساعدة إلى سوريا لتجاوز الأزمة.

إلا أن هذه الحكومة التركية، التي تستلهم نفس أيديولوجية الفكر الديني المتطرف للمجموعات الإرهابية المسلحة، قد شكلت أحد قواعد الإسناد الرئيسية لهذه المجموعات. وما يجري في هذه اللحظة في منطقة عين عرب الحدودية، إنما

يؤكد ضلوع الحكومة التركية في المذابح التي يقوم بها داعش في حق المواطنين السوريين في تلك المنطقة.

يجدد بلدي دعوته الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. وأذكر في هذا الإطار بالمبادرة التي كان بلدي، سوريا، قد طرحها في نهاية عام ٢٠٠٣، خلال عضويته في مجلس الأمن، ويدعو المجلس إلى اعتمادها. وتؤكد سوريا أن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتحقيق من دون انضمام إسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة، إلى جميع معاهدات حظر هذه الأسلحة. وإخضاع منشآتها النووية إلى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بعيدا عن أي قراءة استنسابية ومن دون شروط مسبقة وعلى قدم المساواة مع بقية الدول الأعضاء في كل من الأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن قيام بعض الدول النووية، وبعضها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية المتطورة على مدى عقود من الزمن، واستمرار هذه الدول في حماية الاستثناء النووي الإسرائيلي، بشكل يخالف التزامات تلك الدول وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد أتاح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية ووسائل إيصالها بما يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط برمتها، لا بل ويتجاوز هذه المنطقة. ختاما، كانت معظم دول العالم تتطلع إلى انعقاد ونجاح المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي كان من المقرر عقده في نهاية عام ٢٠١٢ في هلسنكي، فنلندا. إلا أن إعلان إسرائيل في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عدم المشاركة في المؤتمر المذكور قد أدى إلى إفشاله وإلى تفريغ كل الجهد الدولي المبذول في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، من محتواه. وكأن البعض يريد أن يعطي الانطباع بأن عقد هذا المؤتمر يجب تفصيله على مقاسات إسرائيل ومصالحها، بدلا من إرغام إسرائيل على المشاركة في المؤتمر الرامي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونحذر في النهاية، من ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها في وقف تهريب الأسلحة بجميع فئاتها، سواء كانت قاتلة أو غير قاتلة، والمسلحين والإرهابيين عبر حدود الدول المجاورة لبلدي، سوريا، محذرين من أن آفة الإرهاب سترتد على تلك الدول، إن عاجلا أم آجلا، وها هو الإرهاب يضرب تركيا نفسها في هذه اللحظة التي نتحدث نحن فيها اليوم أمام هذه اللجنة الموقرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الممثلين بأن يقصروا كلماتهم على ١٠ دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية.

السيد ناتيفيداد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): ينضم بلدي إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، ولبلدكم على تولي المهمة الحيوية الشاقة الرامية إلى تحقيق نتيجة مثمرة لأعمال اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين. ونؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وتؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2). وإذ اشتمل بيانيهما بصورة شاملة على مواقف الفلبين طويلة الأمد بشأن طائفة واسعة من قضايا نزع السلاح، اسمحوا لي أن أشدد على بعض القضايا ذات الأهمية القصوى بالنسبة لبلدي.

ما برح استمرار وجود الآلاف من الأسلحة النووية يمثل مشكلة عالمية تشغلنا. وفي الوقت الذي يعاني فيه العالم من صراعات كبرى وانتشار انعدام الأمن وعدم الثقة، فإن الخطر الذي يشكله وجود الأسلحة النووية وسطنا لا يمكن إلا أن

يثير قلقنا. وينبع بطء إحراز التقدم الذي لا يقتصر على مجال تخفيض الأسلحة النووية بل والتخلص منها من تصورات أمنية ملتوية والاعتماد على رفاهية الردع. وقد سعينا دائما إلى الدبلوماسية والحوار بوصفهما السبيل الوحيد لإثناء الدول عن الردع. ولذلك السبب انخرطت الفلبين باستمرار وقدمت دعمها إلى الجهود التي يمكن أن تقربنا من هدفنا.

لقد تعهدت الفلبين في دستورها بنبذ نشر الأسلحة النووية على أراضيها. لم يكن اللجوء إلى هذه الأسلحة أبدا، ولن يكون مطلقا، خيارا بالنسبة لبلدي. ينبع موقفنا الثابت بشأن القضاء الشامل والكامل على الأسلحة النووية، في المقام الأول، من التزامنا تجاه شعبنا بضمان سلامته، سواء في الداخل أو الخارج، لا سيما في المناطق التي يوجد فيها التهديد النووي. كما ينبع من الالتزام الذي أعلناه بوصفنا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي بتعزيز السلام والأمن العالميين.

وتشيد الفلبين بجميع البلدان المتماثلة التفكير، وبشركائنا في المجتمع المدني، لمضيها قدما بلا كلل حتى نصل إلى هدفنا المتمثل في الصفر الشامل. من الضروري في هذه المرحلة من عملنا ألا نرحب بكل جهد من شأنه دفع مناقشات نزع السلاح النووي المتوقفة فحسب، بل والمشاركة فيه.

إن الاحتفال مؤخرا بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر كيوم دولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية أحد هذه الجهود. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام والاحتفال باليوم كل عام فيما نواصل بناء زخم إيجابي نحو تحقيق هدفنا المتمثل في الصفر الشامل.

وتؤيد الفلبين أيضا بقوة الخطاب الإنساني الحالي بشأن الآثار الكارثية للأسلحة النووية. من أوسلو إلى نايايريت، وفي وقت لاحق من هذا العام إلى فيينا، لا نرى أن تلك المناقشات مثمرة فحسب من حيث تقديم الحقائق الثابتة بشأن آثار تفجيرات الأسلحة النووية على الحياة البشرية وعلى البيئة، ولكن أيضا من حيث المضي قدما نحو وضع إطار قانوني للقضاء الشامل والكامل على تلك الأسلحة الفتاكة، التي لا مكان لها في العالم الآمن والمستقر الذي نسعى جميعا إليه. ونحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى المشاركة في تلك المؤتمرات. وإجمالا، فإن الأسس القانونية والإنسانية والأخلاقية من أجل نزع السلاح الكامل والشامل ستظل توجهنا على الطريق صوب عالم خال من الأسلحة النووية.

ما برحت الفلبين تؤيد الدعوات الصادرة منذ عام ١٩٩٦ إلى البدء على سبيل الاستعجال في المناقشات بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية من شأنها في نهاية المطاف تحريم وحظر الأسلحة النووية. وندعو مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع على الفور في العمل على إبرام اتفاقية للأسلحة النووية ونحث جميع الدول الأخرى على تكثيف الجهود بغية إنجاز تلك المهمة التي تأخرت كثيرا. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح توقف عن العمل طويلا، وقد حان الوقت لأن يباشر عمله. وما فتئت الفلبين ثابتة في دعمها لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، عضوية جديدة من شأنها أن تنجز أخيرا ولاية مؤتمر نزع السلاح، عضوية جديدة من شأنها أن تنجز العمل أخيرا.

كما تدعو الفلبين الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حشد الإرادة السياسية اللازمة للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن. لقد انضممنا إلى الدعوات إلى الالتزام بالوقف الاختياري لجميع التجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. غير أن الوقت قد حان للانتقال من الوقف الاختياري إلى الوقف الإلزامي عن طريق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهناك بند آخر في قائمة المهام التي تأخرت طويلاً هو البدء فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج

المواد الانشطارية والتي ستحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وتحض الفلبين جميع الدول ذات الصلة على توفير قوة دفع إضافية لتلك الجهود، ولا سيما الدول التي ترى في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والبدء الفوري لمفاوضات حول معاهدة المواد الانشطارية الخطوتين الأوليين بالغتي الأهمية نحو نزع السلاح النووي.

وبما أن موعد عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ قد اقترب كثيرا ولأن انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية التوافقية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لا يزال أمرا غير مؤكد، فقد حان الوقت لأن يتوحد المجتمع الدولي – من حكومات ومنظمات غير حكومية وأوساط أكاديمية ومجتمع مدني – للعمل معاً من أجل المساعدة في الدفع بجدول الأعمال هذا قدما. ومما لا شك فيه أن التأخير في عقد المؤتمر يؤثر لا محالة في الاجتماعات المتعلقة بنزع السلاح لهذا العام، بما في ذلك في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

وفي حين أن رغبتنا الجماعية هي في ألا يعاني مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ من نفس مصير الاجتماعات السابقة لنزع السلاح، فهناك قلق بالغ من أن المؤتمر المتعلق بالشرق الأوسط سيحتل مركز الاهتمام مرة أخرى. ولذلك، تدعو الفلبين إلى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، ومن المفضل أن يكون ذلك قبل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، حتى نتمكن أخيراً من اتخاذ الخطوة الأولى نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وتحقيق السلام الدائم في تلك المنطقة في نهاية المطاف.

وتقف الفلبين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف والإسهام في جعل ذلك الهدف البعيد المنال أمراً واقعاً.

كما يعمل بلدي بلا كلل، إلى جانب الدول الأعضاء التسع الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لكفالة السلام الدائم في منطقتنا. وترحب الفلبين بالاجتماع الذي عقد مؤخراً بين الرابطة والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للنظر ملياً في الشواغل المتبقية لكلا الجانبين فيما يتعلق بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا – معاهدة بانكوك. وفي حين أننا نتمسك بموقفنا بأنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقع وتصدق على البروتوكول في أقرب وقت ممكن ودون تسجيل تحفظات، نرى أن استمرار هذا الحوار يوفر لنا المزيد من الفهم لمواقف بعضنا بعضاً.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، ما كان السلام الذي سيحل قريباً في جنوب الفلبين ليتحقق من دون التزام كل من الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير بالمشاركة في أنشطة التطبيع التي ستشمل برنامجا لسحب الأسلحة بأنواعها من الخدمة. إذ لطالما مثّل وجود عشرات الآلاف من الأسلحة النارية، بما فيها تلك التي لا يوجد رقيب عليها، تحدياً خطيراً لعملية السلام. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من وضع تلك الأسلحة خارج الاستخدام في مقابل السلام.

وما زالت الفلبين تدعم التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لكبح انتشار تلك الأسلحة، التي تزهق ملايين الأرواح في جميع أنحاء العالم. وبلدي، بصفته دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، يتطلع إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر. ونحن نعمل نحو تصديقنا عليها، الأمر الذي

نأمل أن يحدث قبل المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في عام ٢٠١٥.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلّم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم يا سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم لقيادة مداولات اللجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. كما أود أن أشكر سلفكم، السفير إبراهيم الدباشي، ممثل ليبيا، على قيادته الفعالة لأعمال اللجنة خلال الدورة الثامنة والستين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2)

إن هذا هو الوقت من السنة الذي نجتمع فيه مرة أخرى لتقييم ما يحدث في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالسلام والأمن. وما زلنا نواجه بالتأكيد تحدياً في جعل العالم مكانا آمناً للعيش، بالنظر إلى التحديات المعقّدة التي تنشأ على أساس يومي نتيجة عوامل مختلفة.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتفشي الأمراض هي بعض التحديات التي تشكل تهديداً للسلام والأمن والاستقرار والتنمية. وتثير حقيقة أن الأسلحة النووية لا تزال موجودة تساؤلات حول التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق نزع السلاح الكامل. ويجب أن يجبرنا الأثر الإنساني الكارثي المحتمل لاستخدام هذه الأسلحة الفتاكة على النظر في القضاء عليها. ولذلك، يود وفد بلدي التأكيد مجدداً على موقف حركة عدم الانحياز بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها.

واسمحوا لي في هذه المرحلة، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أشيد بحكومتي النرويج والمكسيك على استضافة المؤتمرين الدوليين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونحن نتطلع إلى عقد جولة أخرى من المناقشات البناءة في فيينا في كانون الأول/ديسمبر.

وبالمثل، نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في عام ٢٠١٥.

ولا يمكن المغالاة في أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ولذلك، نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى ونحث دول المرفق ٢ الثماني على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

كما أن بوتسوانا لا يزال يساورها قلق عميق حيال نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها على نحو غير مشروع. إن تراكمها وانتشارها المنفلت في جميع مناطق العالم مدعاة للقلق البالغ، لأن تلك الأسلحة لا تزال الأسلحة المفضلة في معظم النزاعات، ولما تُخلفه من آثار دائمة على الأبرياء. وفي ضوء هذه الخلفية نبقى ملتزمين بمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، يرى وفد بلدي أن الوسم والتعقب وحفظ السجلات أمور لا غنى عنها في مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ووفقاً لأحكام بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبرنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب، حصلت بوتسوانا على آلات لوسم الأسلحة بمساعدة من مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة خارجية الولايات المتحدة. وحتى الآن، وسمنا جميع الأسلحة التي بحوزة الدولة، باستثناء تلك التي يملكها الجيش. وستبدأ ممارسة وسم الأسلحة الموجودة في حيازة المدنيين في المستقبل القريب.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً دعمه المستمر لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة التحديات التي تواجه السلام والأمن. إن موضوع هذه الدورة للجمعية العامة – ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“ – ينبغي أن يشكل تشجيعاً بالنسبة لنا كي نعمل جاهدين، بشكل جماعي وبدرجة عالية من التسامح مع بعضنا بعضا، للتغلب على الأخطار التي تهدد السلام والأمن والتي تظل التحدي الأكبر الذي يواجه التنمية البشرية.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد أوكرانيا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

يرى وفد بلدي أن مسألة نزع السلاح تكتسي أهمية بالغة لتحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي. وما فتئت أوكرانيا تؤيد اتباع نهج متعدد الأطراف حيال جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. وبينما نقر بالصعوبات في تنفيذ المعاهدات الدولية القائمة وفي إدخال معاهدات جديدة حيّز النفاذ، فضلاً عن الجمود في مفاوضات نزع السلاح، نؤكد مجدداً بشكل كامل التزامنا بصون وتعزيز الآلية الحالية لنزع السلاح والتعاون الدولي بغية تعزيز النظام الدولي الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ونتفق مع الرأي القائل بأن استعمال الأسلحة النووية يشكل أفدح الأخطار التي تواجهها البشرية اليوم. وقد كانت أوكرانيا على مدى سنوات عديدة ثابتة في دعوتها إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إننا نعتقد أنه من الضروري توطيد التعاون الدولي لتعزيز النظام الدولي القائم الخاص بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وسعيا لتحقيق ذلك الهدف، فقد أبان بلدي عن نهج استباقي، وحدد نمطا ينبغي اتباعه، من خلال تخليه عن قدراته النووية وانضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٤، وكذلك من خلال اتخاذه خطوات ملموسة للقضاء على استخدام اليورانيوم العالي التخصيب لأغراض مدنية، وعن طريق إزالته لكامل مخزوناته من أراضينا الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٢. وتعتبر أوكرانيا المعاهدة حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي، وتقدم الدعم الشامل لتنفيذها الفعال، ومواصلة تعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وقع رؤساء أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قبل عشرين عاما، في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، في موسكو، بيانا ثلاثيا، نص على الترتيبات المتعلقة بالتنفيذ العملي لقرار أوكرانيا التخلي عن الأسلحة النووية وأن تصبح دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، جرى الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لقرار أوكرانيا التخلي عن الأسلحة النووية على خلفية عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا واحتلال وضم أراضيها في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وزعزعة استقرار المناطق الجنوبية الشرقية من أوكرانيا. وتشكل إجراءات كهذه من جانب الاتحاد الروسي، انتهاكا خطيرا للقواعد القطعية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي، وعدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضمن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، وحرمة حدودها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وكانت هذه الإجراءات مدعاة للسخرية بوجه خاص، لأنها ارتكبت من قبل الدولة الضامنة للسلامة الإقليمية لأوكرانيا ولاستقلالها السياسي، بموجب مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد أكدت الدول الموقعة على المذكرة على وجه الخصوص، التزامها بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو استقلالها السياسي، وعدم

استخدام أي من أسلحتها أبدا ضد أوكرانيا، إلا في حال الدفاع عن النفس، أو بخلاف ذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونرى أنه من الضروري التأكيد بأن المذكرة قد وقعت فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وعملا بالتزاماتها المتعلقة بالتخلص من جميع الأسلحة النووية من أراضيها ضمن فترة زمنية محددة، يتم تنفيذها حسب الأصول من قبل الجانب الأوكراني.

ولأن أحكام مذكرة بودابست قد أهملت تماما وانتهكها بوحشية الاتحاد الروسي الذي هو أحد الدول الموقعة عليها، فإننا ندعو مؤتمر نزع السلاح بشكل عاجل لوضع وإبرام صك متعدد الأطراف وملزم قانونا يوفر ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن قلق أوكرانيا جراء الإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذها الاتحاد الروسي لنقض الاتفاق بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، بخصوص حالة وظروف نشر أسطول البحر الأسود التابع للاتحاد الروسي على أراضي أوكرانيا، المبرم في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧. ووفقا لأحكام المادة ٥ من الاتفاق، فإن الاتحاد الروسي ملزم بعدم وجود أسلحة نووية في تشكيل أسطول البحر الأسود، المتمركز على أراضي أوكرانيا. ونتيجة لتلك الأحداث التي لم يسبق لها مثيل، ومع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الاستراتيجي للقرم في المنطقة، لا يمكننا استبعاد نشر قوات نووية تابعة للاتحاد الروسي على أراضي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، مما يشكل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار القائم، الذي يجب معالجته من قبل المجتمع الدولي.

ومع تأكيد أهمية تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، تود أوكرانيا أيضا التعبير عن دعمها لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونعتبر عقد مؤتمر بشأن هذه المسألة باعتبارها إحدى المهام ذات الأولوية، التي سيزيد تنفيذها الناجح من مستوى الأمنين الإقليمي والدولي، ويعزز نظام عدم الانتشار النووي.

وفي هذا السياق، فإننا نشجع أيضا إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث أن دخولها حيز التنفيذ سوف يشكل خطوة ملموسة لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في عالم آمن وسلمي وخال من الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان أن يتم احترام سلامة المعايير التي وضعتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم أن الوقف الاختياري الطوعي الحالي للتجارب النووية هو وقف ذو قيمة، إلا أنه ليس بديلا عن فرض حظر عالمي ملزم. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الدول الأعضاء ذات الصلة إلى التصديق بسرعة على المعاهدة.

وتواصل أوكرانيا دعم تطوير نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو جميع أطراف المعاهدة التي لم تقم بذلك بعد، إلى إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية وإبرام بروتوكولات إضافية وإتاحة دخولها حيز النفاذ، وتنفيذها بشكل صارم. ونواصل الإصرار بأن التفاوض بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، سيكون ضروريا، لفرض قيود على الانتشار النووي، وتحقيق هدف نزع السلاح النووي على حد سواء.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن القضاء التام على الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق في فترة قصيرة من الزمن. إنه يتطلب نهجا طويل الأمد، مع اتخاذ خطوات عملية واتخاذ المجتمع الدولي تدابير نزع سلاح فعالة، بطريقة شفافة وغير تمييزية وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، وبناء منظومة صكوك يعزز بعضها بعضا من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ومن هذا المنظور، فقد أيدنا اعتماد القرار بشأن إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع

مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (القرار ٥٦/٦٧).

لقد دعمت أوكرانيا باستمرار المناقشات بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي جرت في أوسلو في عام ٢٠١٣ وفي نايايريت في عام ٢٠١٤، وأظهرت الحاجة مرة أخرى إلى بذل كل الجهود حتى لا تستخدم هذه الأسلحة مرة أخرى.

وفي الوقت نفسه، فإننا نواصل مساعينا على أساس أن السبيل الوحيد لحماية العالم من انتشار الأسلحة النووية، يتمثل في جعل الرفض الأوكراني للأسلحة النووية قصة نجاح. وبخلاف ذلك، سيكون أكثر صعوبة إقناع أي بلد من البلدان برفض البرنامج النووي الوطني.

إن تنشيط المؤسسات والمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، هو من بين المهام التي تقع على عاتق المجتمع الدولي في نهاية المطاف. ومن دواعي سروري إبلاغ اللجنة بتوقيع أوكرانيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر، على معاهدة لتجارة الأسلحة، تحدد معايير دولية جديدة، وتوفر منتدى للشفافية والمساءلة في تجارة الأسلحة التقليدية. وترحب أوكرانيا ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة رسميا في كانون الأول/ديسمبر، وتدعو جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد إلى القيام بذلك، عن طريق التوقيع على المعاهدة وأن تصبح طرفا فيها.

السيدة بولانيوس بيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. ونحن سعداء برؤية ممثل منطقتنا يترأس هذا المحفل الهام. وأود أن أؤكد لكم أنه يمكنكم التعويل على الدعم الكامل لوفد بلدي من أجل ضمان حسن سير عمل اللجنة.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

وغواتيمالا لا تمتلك أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل آخرى. ولم نعاني أبدا من الآثار المدمرة للأسلحة النووية، أو الذخائر العنقودية أو الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، لدينا ملايين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنتشرة. ولم يتم وصم هذه الأسلحة بنفس الطريقة، لكنها تتسبب في مقتل مئات آلاف الأشخاص كل عام في جميع أنحاء العالم. وقد تسببت هذه الأسلحة في مقتل مئات الآلاف في بلدي، وساهمت في تاريخنا الدموي خلال النصف الثاني من القرن العشرين. إن أعمال العنف مستمرة اليوم للأسف. وقد فاقمت هذه الأسلحة وأطالت أمد الصراع الداخلي المسلح، واليوم، يعزز الاتجار غير المشروع بالأسلحة العنف المسلح، وانعدام الأمن اللذين يعاني منهما بلدي، مما أدى إلى تفاقم ارتكاب الجرائم والعنف الجنساني.

ونعاني في غواتيمالا، من التدفق المتزايد للأسلحة المرتبطة بالجريمة المنظمة ونشاط العصابات، ولكن تبقى العديد من الأسلحة أيضا من مخلفات النزاع المسلح.

وما من شك في أن مكافحة الاتجار بالأسلحة هي إحدى أولويات حكومة بلدي. وتأثير هذه الآفة على المجتمع في غواتيمالا هائل. وينعكس ذلك في عدد الذين قضوا نحبهم أو أصيبوا وكذلك في النسيج الاجتماعي الهش ومناخ انعدام الأمن، وارتفاع التكاليف المرتبطة بقدراتنا الإنمائية. ما من بلد يمكن أن يتحمل هذه التحديات المعقدة وحده، ناهيك عن بلد نام يخرج طوال السنوات العشرين الماضية من نزاع طال أمده.

هذه المشكلة تتجاوز الحدود والبلدان والمناطق. إنها مسألة شاملة تؤثر على الأمن الدولي وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحة والاستقرار. ولذلك، يجب أن يكون لدينا إطار متعدد الأطراف لا يدرك مسؤولية الدول في حماية السكان المدنيين من الآثار السلبية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فحسب، بل ويدرك الصلة بين هذه

الأسلحة وتفاقم مشكلة العنف الجنساني والجنسي. ويجب أيضا أن تكون هناك آليات قائمة للتعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وللتخفيف من آثارها على السكان المدنيين.

ولذلك السبب، نرحب باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وقرب بدء نفاذها، وهي أول صك ملزم قانونا يهدف إلى أن يقلل إلى حد كبير من التكلفة البشرية لانتشار الأسلحة على الصعيد العالمي، ولمنع موردي الأسلحة من الاستفادة من الحلقة الأضعف في سلسلة الأسلحة ونقلها إلى السوق غير المشروعة، وتحديد مسؤوليات كل أصحاب المصلحة المشاركين. ووقعت غواتيمالا على المعاهدة بعد فترة وجيزة من فتح باب التوقيع عليها. ونأمل قريبا في استكمال العملية المحلية للتصديق عليها.

نحن نشعر بالفخر بالانتماء إلى منطقة أظهرت ريادة في هذا المجال. وهذا أمر معترف به. ولذلك، نرحب بعرض المكسيك استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ونكرر مرة أخرى من جديد دعمنا لترشيح ترينيداد وتوباغو لاستضافة الأمانة الدائمة.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أهمية التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب بنجاح المؤتمر الاستعراضي الأخير، ولكن نلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في اجتماع الدول الخامس الذي يعقد كل سنتين مؤخرا، ولا سيما في التعامل مع الذخائر في برنامج العمل، بالرغم من أن العديد من الوفود كررت هذه النقطة، بمن فيها وفد بلدى. تشكل الذخائر قوة الفتك للأسلحة النارية؛ وإغفال الحاجة إلى التصدي للاتجار غير المشروع في ذلك الصدد يجعل الإجراء غير مكتمل.

وتدين غواتيمالا بشدة استخدام الذخائر العنقودية، من قبل أية جهة وفي ظل أي ظرف من الظروف. ونؤكد مجددا أن هذا الاستخدام يشكل انتهاكا للمبادئ المكرسة في القانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد التزامنا بالإسهام في التنفيذ الفعال لاتفاقية الذخائر العنقودية. في ذلك الصدد، نرحب بعقد الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية مؤخرا، في سان خوسيه. كان اجتماعا ناجحا وساعد في بناء الزخم صوب الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في العام المقبل في كرواتيا. ويشعر بلدي بالفخر للغاية بإعلان أمريكا الوسطى مؤخرا أول منطقة خالية من الذخائر العنقودية.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، نأسف مرة أخرى هذا العام لعدم إحراز تقدم، على الأقل فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها القوى النووية. ونأسف لأننا لم نتمكن من تقديم توصيات محددة أثناء الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد هذا العام في نيويورك. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، فضلا عن كونها الأساس الجوهري لتحقيق نزع السلاح النووي. ولكي تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هامة وتنفذ بفعالية، يجب أن نولي نفس القدر من الاهتمام إلى الركائز الثلاث للمعاهدة، ألا وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وترتبط الركائز الثلاث ارتباطاً وثيقا ويعزز بعضها بعضا.

وبوصف غواتيمالا دولة طرفا في المعاهدة، نحن ملتزمون بتعزيز إضفاء الطابع العالمي عليها والالتزام بكل حكم من أحكامها. ويشكل تنفيذها التزاما قانونيا على جميع الدول، التي يجب أن تبين بوضوح التزامها بنص وروح هذا الصك القانوني الدولي. وإذ يفصلنا عام واحد عن عقد المؤتمر الاستعراضي لعام

٢٠١٥، من الأهمية بمكان ألا يرضى المجتمع الدولي بمجرد مواصلة إعادة التأكيد على الالتزامات التي قطعت بالفعل والتي لا يمكن أن يظل تنفيذها مؤجلا إلى أجل غير مسمى. ليس لأن ذلك يتعارض مع نص وروح المعاهدة فحسب، ولكن أيضا بسبب عدم ملاءمة الحجج التي تقدمها القوى النووية في المرحلة الراهنة. لم يجر وضع معاهدة عدم الانتشار لتكون نظاما دائما. بل إنها نتاج لتعهدات قطعت نحو وفاء جميع الأطراف بالالتزامات. ومن الواضح أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد أوفت بتعهداتها في إطار الصفقة. ونحن الآن بحاجة إلى أن تحذو الدول الحائزة للأسلحة النووية نفس الحذو.

وعلى الرغم مما قلته هنا، لدينا قدر من التفاؤل بالنظر إلى تجدد الاهتمام والزخم من جانب المجتمع الدولي للنهوض بالرؤية التي تجعل من الواضح أننا لن ننتظر مجموعة صغيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقرر ما إذا كان نزع السلاح النووي سيتحقق ومتى سيتحقق، وهو، لنتذكر، ليس مجرد الهدف النهائي الذي علينا جميعا أن نتطلع إليه؛ بل يجب علينا جميعا العمل بنشاط لضمان تحقيقه. ولذلك نؤيد النظر في الآثار الإنسانية للأسلحة النووية كجزء من المناقشة بشأن نزع السلاح النووي في الأمم المتحدة بوصفها أولوية من أولويات المنظمة. وفي ذلك الصدد، كان المؤتمران اللذان عقدا في أوسلو في عام ٢٠١٣ ونايارية عام ٢٠١٤ أساسيين لإطلاق تلك المناقشة. ونأمل أن يواصل المؤتمر المقبل الذي سيعقد في فيينا، الاستفادة من زخم المؤتمرين السابقين. وما من شك في أن استخدام الأسلحة النووية يتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، كما يتنافى مع القانون الدولي الإنساني.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل عنصرا أساسيا في نزع السلاح النووي. وتعتز غواتيمالا بأن تكون جزءا من معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة مأهولة في العالم منطقة خالية من الأسلحة النووية. كانت المعاهدة بمثابة نموذج يحتذى ومصدر إلهام للمناطق اللانووية الأخرى. وبعد نجاح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتعلق الأمر أيضا بكفالة أن المنطقة ليست عرضة لخطر التهديد النووي. ولذلك، ندعو إلى سحب جميع الإعلانات التفسيرية للمعاهدة. ونأسف لأنه لم يتسن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وندعو جميع الدول المهتمة إلى تكثيف جهودها للتعجيل بعقد المؤتمر.

وإذ نواجه الخطر غير المقبول على البشرية الذي يشكله مجرد وجود هذه الأسلحة، فإننا نؤيد جميع المبادرات التي تهدف حاليا إلى التخفيف من المخاطر وإزالتها إزالة تامة. وبالتالي نرى من الضروري الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية حتى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنجدد دعم بلدنا للمعاهدة وندعو الدول التي لم توقع وتصدق بعد على هذا الصك الهام، ولا سيما دول المرفق ٢، التي يستحيل دخول المعاهدة حيز النفاذ بدون انضمامها إليها، إلى أن تفعل ذلك.

السيدة كاسيسي – بوتا (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): تتشرف زامبيا بالانضمام إلى الوفود الأخرى التي تكلمت قبلها في تهنئتكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة مداولات اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وزامبيا لديها كل الثقة في قدراتكم ونؤكد لكم التزامنا الكامل وتعاوننا التام ودعمنا الكامل لكم في تنفيذ ولايتكم في اللجنة الأولى.

وتؤيد زامبيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وذلك الذي أدلى به الممثل الدائم لنيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2).

وتحيط زامبيا علما بالملاحظات الملهمة التي أدلت بها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بشأن نزع السلاح الشامل والسلام والأمن الدوليين وتعبر عن امتنانها لها.

يساور زامبيا القلق جراء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. ومما يزيد من قلق زامبيا أنه لم يكن لتجارب وتصنيع الأسلحة النووية في الماضي عواقب إنسانية غير مقبولة فحسب، بل إنها قوضت التقدم الذي أُحرز في مجال التنمية العالمية. وتتوقع زامبيا خلال هذه الدورة أن تضع اللجنة الأولى نهجا منقحا من شأنه إتاحة الفرصة لإبرام معاهدة عالمية موحدة، تحظر الأسلحة النووية. ولضمان حياة أفضل للأجيال القادمة، يجب أن تعمل جميع الدول الأعضاء لكي تدرأ بصورة كافية الآثار المترتبة على إنتاج ونشر وتخزين الأسلحة النووية.

وتنضم زامبيا إلى جميع الأمناء على السلام العالمي في دعوة كل الدول المسلحة تسليحا نوويا إلى تقليص استثماراتها في مجال الأسلحة النووية. وتغتنم زامبيا هذه الفرصة للحث على بذل جميع الدول الأعضاء لجهود متضافرة وسعيها بشكل جماعي لوقف سباق التسلح النووي.

ورغم انعقاد المؤتمر الأول المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في أوسلو في عام ٢٠١٣، والمؤتمر الثاني الذي عُقد في المكسيك وحضرته ١٤٦ دولة عضوا، لم يتم إحراز تقدم يذكر. ويرى وفد بلدي بشكل مدروس أن هذه الدورة ستفتح نافذة جديدة لتضافر الجهود في اتجاه تحقيق نتائج إيجابية عندما تجتمع الدول الأعضاء مرة أخرى خلال المؤتمر الثالث، الذي سيعقد في فيينا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. فلا يوجد منتصر نهائي في الحرب النووية. لذلك، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بباقي أسلحة الدمار الشامل، تنضم زامبيا إلى المجموعة الأفريقية لإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة، وهو عمل أدى إلى فقدان العديد من الأرواح، بما في ذلك من النساء والأطفال الأبرياء. ونحن نحث المجتمع الدولي على العمل معا وتشجيع الدول التي لم تصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على القيام بذلك.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، تؤيد زامبيا تماما أحكام المعاهدة، وتهنئ أيضا الدول الأعضاء التي ساهمت في بلوغ عدد التصديقات على المعاهدة ٥٠ تصديقا، مما سيدخل المعاهدة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ومع دخول المعاهدة حيز النفاذ، من المؤمل أن يتسنى السيطرة على انتشار الأسلحة النارية غير القانونية، أو تخفيضها بشكل كبير. وترى زامبيا أنه سيتم تنشيط مداولات اللجنة الأولى خلال هذه الدورة، مع تجديد الالتزام الدولي بإنفاذ المعاهدة.

وأود مرة أخرى أن أؤكد مجددا التزام وفد بلدي بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نحث جميع الدول على الانضمام إلى المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة تحظر الأسلحة النووية تماما. وعلاوة على ذلك، تدعم زامبيا كل المبادرات الرامية إلى تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل وفرض تدابير رقابية على كافة أشكال تجارة الأسلحة والأسلحة التقليدية الأخرى، كما هو متفق عليه بموجب العديد من الاتفاقيات.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا، في البداية، أن أهنئكم سيدي على غرار زملائي الذين سبقوني إلى ذلك، على توليكم منصب رئيس اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم كمبوديا وتعاونها من أجل إنجاح دورتنا في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي.

وبينما يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وذلك الذي أدلى به الممثل الدائم للفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/69/PV.2)، أود أن أعبر عن وجهات نظر

كمبوديا بخصوص جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي في جدول الأعمال.

على الرغم من بطء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح، فقد عملنا على مر السنين بلا كلل، من خلال الأمم المتحدة والآليات الإقليمية والمحافل الدولية، بغية تحقيق أهدافنا المشتركة فيما يخص قضايا عدم الانتشار النووي. إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مدرجان باستمرار على جدول أعمال مناقشاتنا هنا في الأمم المتحدة، وكذلك في المحافل الإقليمية والدولية الأخرى. لذلك، علينا أن نعمل بجد أكبر لنرقى إلى مستوى التزاماتنا المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والنظر في التعهد بالمزيد من الالتزامات في المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٥.

ويواصل وفد بلدي إعطاء أهمية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعت عليها كمبوديا وصدقت عليها في عام ٢٠٠٠. وبينما نتطلع إلى دخولها حيز النفاذ، ترى كمبوديا أنه يتعين استعراض المداولات بشأن جميع أحكام معاهدة حظر التجارب تبعا لذلك. وترحب كمبوديا بالاحتفال الأول على المستوى الوزاري باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي جرى على هامش أعمال المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين، هنا في نيويورك. وأعدنا التأكيد خلال تلك المناسبة مرة أخرى على الالتزام الدولي وحشد الجهود الدولية لمواصلة العمل نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى هذا المنوال، ستستضيف الحكومة الملكية لكمبوديا، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، حلقتي عمل متتاليتين في بنوم بنه، وهما مؤتمر آسيا ٢٠١٤ بشأن التهديد غير التقليدي للمتفجرات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وحلقة عمل بخصوص تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وستركز حلقة العمل على تبادل الخبرات في اختصاصات متعددة لتسهيل التعرف على الإجراءات الفعالة وبناء القدرات، تلبية للمتطلبات الوطنية والإقليمية.

وفيما يخص الجهود الإقليمية، تواصل جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، للتوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ويثني وفد بلدي على اجتماعات العمل بين الدول الأعضاء في الرابطة والدول الحائزة للأسلحة النووية التي عقدت مؤخرا هنا في نيويورك، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وترحب كمبوديا بالالتزام الذي أعرب عنه الجانبان بخصوص المضي قدما في اتجاه توقيع البروتوكول في أقرب فرصة ممكنة.

وبينما تعتبر كمبوديا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الأساس لمعالجة مسألة هذه الأسلحة، فإنها ترحب بالنتائج الإيجابية للدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، والتي عقدت في نيويورك خلال الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو. ومن المهم أن نقيم نتائج المعاهدة على مر السنين، والمضي قدما نحو السنوات الخمس المقبلة لتنفيذ المعاهدة. ووفد بلدي مقتنع أيضا بضرورة التعجيل بعقد المؤتمر المتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

لا يزال ثمة اعتراف بأن وجود الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب يشكل تهديدا مستمرا للأمن البشري وخطط التنمية الوطنية. ومع اعتراف رابطة أمم جنوب شرق آسيا على المستوى الإقليمي بالحاجة إلى معالجة قضايا الألغام منذ عام ٢٠١٢، فإنها ما فتئت تعمل على إنشاء مركز إقليمي تابع

للرابطة لمكافحة الألغام، سيكون مقره في كمبوديا. ونرحب بالمساعدة الإنسانية والتقنية التي يقدمهما المانحون الدوليون لدعم أنشطة المركز ليؤدي مهامه بشكل سلس.

وعلاوة على ذلك، ستنظم كمبوديا حلقة دراسية إقليمية بشأن إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الألغام في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في مقاطعة سيم ريب، بمشاركة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وغيرها من المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة.

وفي عام ٢٠١٢ استضافت البعثة الدائمة لكمبوديا، إلى جانب البعثة الدائمة لأستراليا، معرضا للصور الفوتوغرافية في نيويورك للاحتفال باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.وقد استرعى المعرض اهتمام العالم إلى المسائل المتعلقة بالألغام الأرضية، فضلا عن إسماعه لصوت الضحايا.وبيّن المعرض بوضوح أيضا تكلفة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات حتى بعد انتهاء النزع.

وفي إطار التزامها في حركة حظر الألغام، تعتزُّ كمبوديا بترؤسها الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.وبذلك الاجتماع، فقد بدأت معاهدة حظر الألغام بالعودة إلى حد ما إلى حيث كانت البداية قبل ٢٠ عاما – حيث حدثت المأساة الإنسانية ومعاناة الضحايا في كمبوديا ومناطق أخرى مماثلة: موزامبيق وأنغولا وأفغانستان والبوسنة والهرسك، وحيث نشأ الالتزام بوضع حد لهذه الأسلحة اللاإنسانية والفتاكة.ونثني كثيرا على روح التضامن القوي بين جميع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، فضلا عن جميع الأطراف الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى التي تعمل بصورة جماعية لأجل بلوغ هدفنا النبيل المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام.

وفي سبيل تشاطر المجتمع الدولي شعوره بالقلق إزاء استمرار الخسائر في الأرواح البشرية من جراء النزاعات المسلحة، وقّعت كمبوديا، إلى جانب بلدان أخرى، على معاهدة تجارة الأسلحة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتهدف المعاهدة إلى تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى توفير الزخم اللازم لرصد تدفقات الأسلحة والاتجار بها على نحو مستقر وفعال، خاصة في المناطق المعرضة للنزاعات. وإذ يتوقع دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تعتزم كمبوديا، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، تنظيم حلقة عمل بشأن موضوع ”المساعدة القانونية الإقليمية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة“ ويتوقع عقدها في مقاطعة سيم ريب من ١٨ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.ويتمثل الهدف من حلقة العمل هذه في تيسير المساعدة للدول في منطقةآسيا والمحيط الهادئ التي وقّعت على معاهدة تجارة الأسلحة أو نوهت إلى اعتزامها ذلك .

ولا يمكننا تجاهل مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تزال تودي بحياة المدنيين والعسكريين، وتشكّل تهديدا لأمن البشرية، وخصوصا في البلدان المتحاربة والبلدان الخارجة من النزاعات.وعليه، تولي كمبوديا أهمية كبيرة للعملية التي تقودها الأمم المتحدة لمكافحة الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن طريق وضع سياسات معنية بإدارة الأسلحة والمتفجرات، علاوة على إنشاء لجنة وطنية لتنفيذها.وبفضل مساعدة خطط العمل التي تقودها الأمم المتحدة، حققت كمبوديا نجاحا في الحد من الحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة واستخدام تلك الأسلحة دون ضوابط، إلى جانب مواصلة تنفيذ سياساتها الوطنية ذات الصلة.

أخيرا، أود أن أذكر أنه ما دمنا نواجه التحديات الناشئة عن النزاعات المسلحة، والمخاوف من الانتشار غير المشروع للأسلحة في كثير من أنحاء العالم، فإن من المهم أكثر من ذي

قبل أن نبذل جهودا جماعية ترمي إلى التصدي لتلك التحديات عبر الالتزامات الإضافية والتعاون من جميع الدول.

السيد ماسالا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية تنزانيا المتحدة أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وأن يهنئ مكتبكم، على انتخابكم عن جدارة.ونؤكد لكم ثقتنا بكم وتعاوننا ودعمنا الكامل لكم.

وبالمثل، ننوه بحضور السيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ونشيد بالتزامها، ونرحب بالبيان الذي أدلت به في بداية مداولاتنا (انظر A/C.1/69/PV.2)

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز من قبل ممثلي نيجيريا وإندونيسيا، على التوالي (انظر A/C.1/69/PV.2).

وتدعو جمهورية تنزانيا المتحدة إلى نزع جميع الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى بصورة كاملة ولا رجعة فيها.ونعرب مرة أخرى عن معارضتنا المستمرة لحيازة الأسلحة النووية وتطويرها، ونعارض جميع الجهود الرامية إلى شن الحرب بأي من الأسلحة، سواء كانت نووية أم غير ذلك.

حين أنشئت اللجنة الأولى، كان يتمثل هدفها الرئيسي في مساعدة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن كفالة السلم والأمن وتحقيق التنمية البشرية.ويتعين علينا جميعا أن نتذكر أن ذلك الهدف لم يتحقق بعد في اتساق مع الركائز التوجيهية لآلية نزع السلاح.وهذا مأزق من الضروري أن تتجاوزه جميع الدول الأعضاء بهدف التغلب على التحديات التي لم يتم التصدي لها بعد، أو تلك التي تم التصدي لها على نحو جزئي أو خاطئ.

وينبغي التذكير بأن هيئة نزع السلاح قد فشلت في دورتها الموضوعية المعقودة عام ٢٠١٤ في اعتماد توصيات من شأنها أن تحقق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، نظرا لعدم توافق الآراء بين الدول الأعضاء. وقد حدث مأزق مماثل في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

لا ريب أن العواقب الإنسانية والإنمائية المترتبة عن أي تفجير نووي ستكون كارثية.ويقينا إذا ما حدث ذلك فستكون له آثار عابرة للحدود، غير أنه يسبب تلوثا بيئيا دائما، وستترتب عنه عواقب وخيمة على النظام الإيكولوجي الطبيعي، الأمر الذي يؤدي إلى تدميره لعدة أجيال مقبلة.وعليه، فإن مصلحة بقاء الجنس البشري وحده تقتضي عدم استخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف كان.وبالتالي، ينبغي أن يرمي أي صك قانوني يحظر استخدام تلك الأسلحة، إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق الوفاء بأهداف المعاهدة في ميداني نزح السلاح وعدم الانتشار النوويين.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة دولة طرف وموقّعة على العديد من الصكوك الدولية والإقليمية الملزمة قانونا والنافذة فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.وهذه تشمل على سبيل المثال لا الحصر – معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة في أفريقيا، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.ونؤيد الأهداف الرئيسية لهذه الصكوك التي تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من حيازة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلا عن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحتها والقضاء عليها.

علاوة على ذلك، وبوصفها دولة موقِّعة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا لعام ١٩٩٦ – معاهدة بليندابا، تؤيد تترانيا القيم المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وهي ملتزمة بذلك تماما.ويقينا أن هذه المبادرات تمثّل إسهاما قيّما في صون السلم والأمن الدوليين.وبالنسبة لأفريقيا، فإن استمرار تنفيذ معاهدة بليندابا منذ دخولها حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩، يشكّل خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية في القارة، بل في العالم قاطبة.وفي ذلك الصدد، تتشاطر جمهورية تترانيا المتحدة الدعوة إلى إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن تأييدها لذلك.وترى تترانيا أن من شأن ذلك الجهد أن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار، ليس على نطاق الشرق الأوسط فحسب، وإنما في العالم بأسره.

في السياق ذاته، فإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق، دون تحفظات، على المعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية العمل مع الدول الأعضاء لتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية والطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. وتشجع الوكالة، من خلال برامجها، الالتزام بمعايير السلامة والأمن. وفي هذا الصدد، تثني جمهورية تترانيا المتحدة على الدور الهام للوكالة في تشجيع استخدام التكنولوجيا النووية بصورة آمنة ومأمونة، وتدعمه.

وتؤيد جمهورية تترانيا المتحدة تماما الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بجميع أشكالها. ومبدأنا الأساسي في هذا الصدد هو قدسية الحياة البشرية في أي مكان يعيش فيه الناس وأيا كانت الظروف التي يعيشون فيها. وسكان بلدي والمناطق دون الإقليمية التي يتشاطر بلدي عضويتها، وهي، المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لا ينتجون أسلحة نووية ولا يرغبون في رؤيتها في هذه المناطق. فقد كانوا ولا يزالون ضحايا بصورة متكررة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو قول ينطبق على القسم الأكبر من أفريقيا. ولذلك، فإن من مصلحة وفد بلدي، والتي آمل أن تكون مصلحة مشتركة لمعظم الحاضرين هنا اليوم، ألا نواصل الاكتفاء بمجرد الكلام عن هذه الآفة. فلنتخلص من هذه الأسلحة.

إن جمهورية تترانيا المتحدة تؤمن بأهمية استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتشعر بقلق بالغ إزاء الآثار المترتبة على سباق التسلح في الفضاء ونشر منظومات القذائف التسيارية فيه. ولذلك، يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى التأكيد على أهمية الامتثال الصارم لاتفاقات نزع السلاح ذات الصلة والنظام القانوني القائم في ما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي.

وفي الختام، تؤكد جمهورية تترانيا المتحدة من جديد أن نزع السلاح النووي أمر ممكن، لأنه لا حياز الأسلحة النووية ولا وجودها أمر ضروري أو مستصوب لتحقيق السلام الجماعي الدول. وهدفنا المشترك، نحن البشر، يتمثل في تحقيق التنمية والسلام والأمن على الصعيد العالمي. ويمكننا القيام بذلك على أفضل وجه إذا تحررنا من مشاعر الخوف والرعب المقترنة بإمكانية حدوث تفجيرات نووية وما لها من عواقب كارثية. وتؤمن جمهورية تترانيا المتحدة إيمانا راسخا بالمضي في هذا المسار الإيجابي نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وستظل مؤمنة بذلك. فقد حان الوقت لإلغاء الأسلحة النووية، قبل أن تلغي المجتمع العالمي.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود

أن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين دعم وفد بلدي الكامل في الاضطلاع بالأعمال التي تنتظرنا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، ومكتب شؤون نزع السلاح على جهودهما الرامية إلى دعم عمل اللجنة.

إن ملديف لا تنتج أي أسلحة من أي نوع، كما أنها ليست لديها طموحات للقيام بذلك. ولربما تفتقر ملديف إلى الموارد اللازمة للإسهام في تعزيز وإنفاذ نظام عالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، ومع ذلك فإن التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل حقيقي بالنسبة لنا كما هو الحال بالنسبة لأي بلد آخر في العالم. ونحن، كمجتمع دولي، نعتقد أننا نتحمل جميعا واجبا أخلاقيا للقيام بدورنا في الحفاظ على السلام والأمن. ولذلك، نأتي في كل عام إلى اللجنة الأولى ونرفع أصواتنا بشأن عدم الانتشار وتكديس الأسلحة ونشر أسلحة في الفضاء الخارجي ونزع السلاح. ولذلك أيضا، نضطلع بدورنا في معالجة القضايا، مثل توقيع وتقديم تقارير دورية عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونسلط الضوء على الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. ونسعى إلى الإسهام في المناقشات التي تركز على توجيه الموارد الشحيحة من البحث والتطوير في مجال الأسلحة نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر. والأهم من ذلك أننا نقدم دعما معنويا لأولئك الذين يقفون في صفوف المعارضة في هذا الصدد. ومن ثم، تتابع ملديف باهتمام وأمل كبيرين مناقشات نزع السلاح من مراحلها الأولية، بما في ذلك مفاوضات عدم الانتشار النووي.

واسمحوا لي أن أطرح بعض الأسئلة البسيطة. هل تجعل مخزونات وترسانات الأسلحة النووية العالم أكثر أمنا؟ هل ثمة حاجة إلى مخزونات أشد الأسلحة تدميرا؟ ألن يكون العالم مكانا أفضل من دون وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؟ أعلم أن هناك آراء متعارضة بشأن هذه المسائل. ونأمل أن تؤدي مناقشات نزع السلاح في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء بشأن الإزالة التامة لهذه الأسلحة غير المرغوب فيه من على وجه الأرض.

وهناك أيضا مسألة العواقب الإنسانية الضمنية لتوجيه ضربة نووية. فما من دولة على وجه الأرض يمكنها التعامل مع تداعيات الأسلحة النووية، التي يعتبرها البعض رمزا للفخر. واستخدام الأسلحة النووية لن يسبب أخطر حالات الطوارئ الإنسانية فحسب، ولكن ستكون له أيضا تداعيات عالمية كارثية على البيئة والمناخ والصحة والنظام الاجتماعي والتنمية البشرية. وفي سيناريو أسوأ الافتراضات، فإنه يمكن أن يؤدي إلى إبادة دولة بالكامل.

وترحب ملديف بزيادة الاهتمام بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، على نحو ما انعكس في المؤتمرين اللذين عقدا في أوسلو في العام الماضي، وفي مكسيكو سيتي في شباط/فبراير من هذا العام. كما نرحب بمبادرة النمسا لاستضافة المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر. ونرحب أيضا بتحديد تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والذي تم إطلاقه قبل بضعة أيام. ومما لا شك فيه أن هذه المبادرات تساعد على تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، مما يسهم في تنامي الزخم لكي نعزز بقوة الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي.

والأسلحة التقليدية تهدد البشرية بنفس القدر. ووقوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيد خطأ يشكل تهديدا أكبر في زيادة زعزعة الاستقرار في الحالات الهشة بالفعل. فهو يزيد من خطر تصاعد الحالة لتتحول إلى حرب أهلية وإلى صراع إقليمي ودولي واسع النطاق. ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي

اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٣، دليل واضح على عزم المجتمع العالمي على تحديد هذه الأسلحة التقليدية. ونحن ننتظر بفارغ الصبر دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر. وملديف بصدد الانضمام إلى المعاهدة في المستقبل القريب.

وملديف على وعي تام بالأهمية الأساسية للامتثال للالتزامات التي قُطعت في سياق نزع السلاح. وعلى الصعيد الوطني، فإن صرامة قوانيننا المحلية وتدابير المراقبة التي نطبقها تكفل عدم حدوث الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الإطلاق، سواء بين السكان المحليين أو مع بلدان أخرى. وعلى الصعيد الدولي، تقدم ملديف سنويا تقريرها إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وما فتئت ملديف تدعو إلى نزع السلاح على الصعيد الإقليمي بهدف كفالة السلام والأمن والاستقرار. وما انفكت تؤيد اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم منذ اعتماد الجمعية العامة لإعلان بشأن هذه المسألة في عام ١٩٧١ (القرار ٢٨٣٢ (د -٢٦)).

إن اللجنة الأولى تتحمل مسؤولية رئيسية عن معالجة جميع قضايا نزع السلاح هذه. وما زلنا نستمع إلى بيان تلو الآخر، يعرب عن التأييد لتخفيض عدد الأسلحة بهدف جعل العالم أكثر أمنا وأمانا. ومن ثم، فإن موقفنا واضح. فنحن، كمجتمع عالمي، نتحمل مسؤولية أدبية عن إحراز تقدم في هذا المسعى من أجل الأجيال المقبلة. ووفد بلدي على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها التاسعة والستين. ويمكنكم أن تعولوا على التعاون الكامل لوفد بنغلاديش في أداء مسؤولياتكم.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2). ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء، بصفتي الوطنية، على بعض النقاط بشأن نزع السلاح ومسائل عدم الانتشار.

إن بنغلاديش، بوصفها من الدول الموقعة على جميع المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، تلتزم بنزع السلاح العام والكامل – وهو التزام نابع من التزامها الدستوري بنزع السلاح.

إن تحقيق نزع السلاح النووي الشامل من أقدم أهداف الأمم المتحدة. لقد هزّت أهوال هيروشيما وناغازاكي ضمائرنا بشدّة بحيث توخى أول قرار اتخذته الجمعية العامة – القرار ١ (د د ١) – عالما خاليا من الأسلحة النووية. وما زال نزع السلاح النووي مدرجاً في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٩، ودعمه كل أمين عام.

وعلى الرغم من ذلك، فالكلمة الأولى التي تتبادر إلى الذهن عند الحديث عن نزع السلاح النووي هي ببساطة ”خيبة الأمل“. وربما لا يوجد هدف آخر من أهداف الأمم المتحدة لا يزال غير محقق بشكل مؤلم كهدف نزع السلاح النووي. وقد انقضى ٦٨ عاماً منذ اتخاذ ذلك القرار الأول. وللأسف، لم يقابل الحديث البلاغي عن نزع السلاح النووي إنجازات حقيقية وملموسة. فما زالت البشرية اليوم، كما كانت قبل ستين عاماً، تواجه الخطر غير المسبوق المتمثل في إبادة نفسها الناتج عن التكديس الهائل والتنافسي لأسلحة نووية كافية لتدمير حياة جميع البشر على الأرض. وما يدعو إلى الدهشة أن كثيرين قلقون الآن بصورة مشروعة بشأن أمن الترسانات النووية وسلامتها. وقد حان الوقت الآن لإبرام

اتفاقية شاملة تكفل تحقيق هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية. أعرب العديد من قادة العالم عن ذلك الرأي خلال أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق للجمعية العامة معني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وما فتئ موقف بنغلاديش واضحاً وصريحاً ولا لبس فيه بشأن نزع السلاح النووي. واقتناعاً منّا بأن الأسلحة النووية لا يمكن أن تكفل الأمن والسلام للبشرية، أكّدنا مجدداً بشكل لا لبس فيه التزامنا بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن الغرض الوحيد للتكنولوجيا النووية بالنسبة لنا هو الاستخدام السلمي لها، في إطار الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمكن أن يساعد على معالجة التحديات الإنمائية الرئيسية في العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، وبمساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإشراف الدقيق من جانبها، ما فتئت بنغلاديش تعمل على الاستخدام المدني والسلمي للتكنولوجيا النووية، ولا سيما في قطاعات الزراعة والطاقة والصحة.

وللأسف، تستمر حفنة من الدول، التي لا تراعي أمن الأغلبية، في حيازة هذه الأسلحة أو تسعى إلى امتلاكها لضمان أمنها. إن الموارد القيّمة التي يمكن أن توفر الغذاء وظروف العيش الكريم للمحرومين يجري تحويلها واستعمالها لإيجاد مزيد من الأسلحة النووية الأكثر تطورا ذات القدرة على إفناء البشرية والعالم. ونحث تلك الحفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية على التفكير للحظة في حقيقة مفادها أنه في حين أنها تنفق أكثر من ١٠٥ بلايين دولار كل سنة على أبحاث وتجارب الترسانات النووية الجديدة فقط، فإن مبلغ ٥٠ بليون دولار في السنة في المتوسط سيكون كافياً لتخفيض فقر ما يقرب من ٥ بلايين شخص في العالم إلى النصف وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وبعد خمسة عقود من الكفاح ضد التجارب النووية، جاءت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كأول بارقة أمل للبشرية نحو نظام عدم انتشار شامل يمكن التحقق منه على الصعيد العالمي يحظر كل التفجيرات النووية. وبعد ثلاثين يوماً من اعتمادها، أبدت بنغلاديش، وهي دولة من دول المرفق ٢، ثقتها التامة في المعاهدة وكانت أول بلد من بلدان جنوب آسيا يوقع عليها وذلك في عام ١٩٩٦، وصدقت عليها في عام ٢٠٠٠. وحقيقة أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ بعد ١٨ عاماً و ١٨٣ توقيعاً و ١٦٣ تصديقاً تمثل خيبة أمل كبيرة بالنسبة لنا. وندعو دول المرفق ٢ الثماني المتبقية التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ إلى التصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. سوف يشكل دخول المعاهدة حيز النفاذ خطوة حيوية نحو تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف من خلال وضع قيود على استحداثها وتحسينها نوعياً.

لقد ظلّ مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود طوال عقدين تقريباً، مما بدد موارد ووقتاً قيمين. والمرة الأخيرة التي اتفق المؤتمر فيها على التفاوض كانت في عام ١٩٩٦، فيما يتصل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومنذ ذلك الحين، ظل مؤتمر نزع السلاح في حالة ركود وغير قادر على القيام بعمل موضوعي. وندعو المؤتمر للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل. ونحث جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة كي يفي مؤتمر نزع السلاح بولايته التفاوضية. وندعو أيضا إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، عملاً بالولاية المحددة في القرار ٣٢/٦٨.

وفي حين لا يزال شبح الخطر النووي رهيبا، يتضح أن الأسلحة التقليدية هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في أنحاء عديدة من العالم. لقد دمرت العواقب المروعة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العديد من

المجتمعات، فأدت إلى قتل وتشويه ملايين المدنيين. لذا فإن تحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها وتنظيمها مسألة تحمل في طياتها أهمية أساسية. إن دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر هو في واقع الأمر تطور مشجع. وبوصفنا دولة من الدول الموقعة على المعاهدة، فإننا نأمل في وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والاستخدام غير المشروع لها، وهي التي ما زالت تسبب للبشرية معاناة لا توصف.

وتعتبر بنغلاديش الفضاء الخارجي تراثاً مشتركاً للبشرية. ونحن نؤيد تعزيز النظام القانوني الدولي ووضع مدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي، وذلك لحماية إمكانية وصول الجميع إلى الفضاء وحفظها ومنع نشر الأسلحة فيه.

وتاريخياً، كان السعي إلى نزع السلاح من خلال المشاركة المتعددة الأطراف أمراً صعباً. ومع تزايد تعقيد تحديات نزع السلاح والأمن الدولي وتشابكها، يجب أن نتعلم إنجاح تعددية الأطراف لإنشاء عالم أكثر أمناً. ويحدونا أمل صادق في أن يسهم مسعانا الجماعي هنا في اللجنة الأولى في تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وصون السلام والأمن الدوليين من خلال التحديد الفعال للأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهانئي لكم، السفير راتراي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة الأولى الهامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكامل، ونتطلع إلى العمل معكم عن كثب ومع جميع الزملاء الآخرين للقيام بمهام مجدية.

إن الهدف العام لنزع السلاح النووي هو التوصل إلى عالم أكثر أمانا دون أسلحة نووية، ولهذا الغرض من المهم اتخاذ خطوات واقعية وعملية على نحو تدريجي. لقد عملت اليابان جاهدة، جنباً إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، من أجل تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد استضافت في نيسان/أبريل الاجتماع الوزاري للمبادرة في هيروشيما. وقد أصدر الوزراء المشاركون بيان هيروشيما، الذي يشمل نهجاً واقعية وعملية نحو نزع السلاح النووي.

وقد اقترحت اليابان أنه ينبغي لنا أن نعمل من أجل تحقيق تخفيضات في ثلاثة مجالات: عدد الأسلحة النووية، والدور الذي تضطلع به، والحافز على حيازتها. وقد اقترحنا المنع من جوانب ثلاثة: ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، وانتشار المواد والتكنولوجيات ذات الصلة بالأسلحة النووية، والإرهاب النووي.

واليابان مصممة على بذل المزيد من الجهود لمواصلة بناء الأسس من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

يصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية السبعين للتفجيرات الذرية التي استهدفت هيروشيما وناغازاكي. ومن الأهمية للغاية بمكان وفاء جميع الدول بحزم أكبر وعلى وجه السرعة بالتزاماتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح، والعمل على ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وتعتقد اليابان أن إزالة الأسلحة النووية أمر ممكن من خلال المشاركة الجوهرية والبناءة مع الدول التي تمتلك أسلحة نووية. وفي هذا الصدد، ستعرض اليابان مرة أخرى في اللجنة الأولى مشروع القرار المعنون ”العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. ونأمل بشدة أن يشارك أكبر عدد ممكن من الدول في تقديمه ودعمه.

كما سيشهد عام ٢٠١٥ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي من المتوقع أن نتفق خلاله على حزمة جديدة بشأن خطة العمل التي ستوفر لنا خارطة طريق جديدة نحو عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن هناك قضايا خلافية تنتظرنا وأن آفاق المؤتمر ليست مشرقة إلى

هذا الحد، فإن علينا أن نوحد جهودنا مع الإدراك للضرورة الملحة من أجل نجاح المؤتمر.

لقد كان مخيبا للآمال عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٤ مرة أخرى من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. ومع ذلك، يمكننا تقييم المناقشات المفتوحة والشاملة للجميع التي عقدت خلال اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل. فقد عقدت سلسلة من المناقشات المنظمة والموضوعية بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر أيضا في إطار جدول الأنشطة. وساهمت تلك المناقشات في الحفاظ على قوة الدفع للمفاوضات المستقبلية وللحفاظ على خبرة مؤتمر نزع السلاح فيما يخص القضايا الجوهرية. وفي هذا السياق، فإننا نتوقع أن تؤدي المناقشات الحالية التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والنتائج التي سيحققها إلى توفير المزيد من الزخم لمؤتمر نزع السلاح. كما تعرب اليابان عن تقديرها للقيادة الكندية في الفريق، وستستمر في دعم جهود الفريق لصياغة تقارير مثمرة خلال الربيع المقبل.

إن برامج تطوير الأسلحة النووية والقذائف التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عملها في مجال تخصيب اليورانيوم، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة والمجتمع الدولي بأسره، وكذلك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تعرب اليابان عن قلقها الشديد إزاء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكرر لقذائف تسيارية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإعلانها عن إمكانية إطلاقها المزيد من القذائف وإجراء تجربة نووية وأنشطتها الجارية في يونغبيون، بما في ذلك إعادة تشغيل المفاعل المهدأ بالغرافيت البالغ قدرته ٥ ميغاواط، ومواصلة تجديد منشأة تخصيب اليورانيوم.

وتحث اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتناع عن أي أعمال استفزازية أخرى ووقف جميع الأنشطة ذات الصلة. وستكون أي تجربة نووية تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمرا غير مقبول على الإطلاق، لأن من شأنها أن تقوض بشكل خطير نظام عدم الانتشار الدولي الذي يتركز حول معاهدة عدم الانتشار وتنطوي على خطر عكس اتجاه الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتحث اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لجميع تعهداتها والتزاماتها الدولية، بما في ذلك بموجب قرارات مجلس الأمن والبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية التي جرت في عام ٢٠٠٥. وإننا نحث مرة أخرى بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي تماما عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها لتطوير القذائف بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، والعودة إلى الامتثال لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة ومع معاهدة عدم الانتشار.

وفيما يخص المسألة النووية الإيرانية، تحث اليابان بقوة إيران على التصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة، وكذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتعاون بشكل كامل مع وكالة الطاقة الذرية من أجل إزالة المخاوف الدولية من أنشطتها النووية. وترحب اليابان بالتدابير ذات الصلة المتعلقة بالخطوات الأولى في إطار خطة العمل المشتركة، وتأمل أن تؤدي المفاوضات التي تجريها مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ مع إيران حاليا للتوصل إلى حل نهائي وشامل لهذه المسألة. وبينما ترحب اليابان بالخطوات ذات الصلة التي اتخذت حتى الآن، فإنها تعرب عن أسفها لحقيقة أن إيران لم تنفذ بعض التدابير التي اتفقت بشأنها مع وكالة الطاقة الذرية كخطوة ثالثة في إطار التعاون. وفي هذا السياق، تدعم اليابان بشكل كامل الجهود التي تبذلها الوكالة وتحث إيران على أن تنفذ بشكل مطرد وسريع تدابير مثل تلك المتعلقة ببعد عسكري محتمل.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، من المهم تدمير جميع الأسلحة الكيميائية في سوريا ومرافق الإنتاج ومنع مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد. واليابان تعرب عن تقديرها للعمل الممتاز الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والولايات المتحدة وبلدان أخرى فيما يخص القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا، والذي تواصل اليابان القيام بدور بناء فيه من أجل إنجاز تلك المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم اليابان ببذل أقصى الجهود الممكنة لاستكمال تدمير الأسلحة الكيميائية المُتخلى عنها في الصين، وأحرزت تقدما كبيرا.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، ترحب اليابان بالمناقشة القيمة خلال عملية ما بين الدورتين الحالية لتعزيز التفاهم المشترك واتخاذ إجراءات فعالة قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل، الذي سيعقد في عام ٢٠١٦. وسنواصل بذل جهودنا الرامية لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، مع التركيز بشكل خاص على الاستجابة للتقدم السريع الحاصل في مجال علوم الحياة فضلا عن مسائل الاستخدام المزدوج.

إن اليابان ترحب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة الذي سيجري خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وحتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ على نحو سلس وفعال، من الضروري للدول الأطراف اتخاذ القرارات اللازمة في المؤتمر الأول للدول الأطراف الذي سيعقد العام المقبل. واليابان، التي تؤيد بقوة معاهدة تجارة الأسلحة، تقدر قيادة حكومة المكسيك في المرحلة التحضيرية الحالية، وسنستمر في الانخراط بشكل بناء في العملية التحضيرية التي تسبق انعقاد المؤتمر.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يعبر اعتماد الدول بتوافق الآراء للوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل عامين عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي في حل القضايا المتعلقة بإدارة المخزونات وتلبية الاحتياجات وتوفير الموارد للمساعدة الدولية في هذا المجال. ونحن واثقون من أن تنفيذ التدابير المتفق عليها في الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل عامين (A/CONF.192/BNS/2014/2، المرفق) المعنونة ”سبل المضي قدما“ سيسهم إسهاما كبيرا في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، كان اعتماد المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي عُقد خلال شهر حزيران/يونيه لوثائقه الختامية، بدءا من إعلان مابوتو+١٥، أمرا هاما. ويوضح ذلك تطلعات الدول الأطراف لاستكمال الالتزامات المحددة زمنيا بحلول عام ٢٠٢٥، بما في ذلك إزالة الألغام. وبوصف اليابان دولة تدافع من زمن طويل عن برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، فإنها ستواصل دعم أولئك الذين يواجهون تحديا خطيرا في مجال إزالة الألغام المضادة للأفراد، من خلال تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبوصف اليابان رئيسة فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، فإنها مصممة أيضا على الاستمرار على القيام بدور فاعل في الدفع قدما بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن اليابان ما فتئت تدعو منذ فترة طويلة، فيما يخص التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، إلى زيادة الوعي في جميع أنحاء العالم، وخاصة في صفوف الأجيال الشابة وفي ما يتعلق بالعواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية. واستنادا لخلفيتنا التاريخية المتميزة، فإننا نضع في اعتبارنا دائما أهمية نشر الوعي عبر الأجيال والحدود الوطنية، بما في ذلك من خلال تعميق فهمنا للجوانب العلمية. ولأن تلك قضية عالمية لكل عضو في المجتمع الدولي، فإننا نأمل ألا تكون مناقشة الأثر الإنساني للأسلحة النووية مجرد قوة دافعة لنزع السلاح النووي فحسب، ولكن أيضا

بمثابة جسر أو محفز لتوحيد المجموعات الفكرية المختلفة بدلا من تقسيمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم، ممارسةً لحق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بـ ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية.

السيد سيلان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة للرد على ما أطلقه أحد الوفود من ادعاءات لا أساس لها، نكذبها على نحو تام.

ولسوء الطالع، نشهد مرة أخرى محاولات لإلهائنا عن الدمار والمعاناة الكبيرين اللذين يتسبب فيهما النظام السوري في سوريا. إن سوريا لم تقم فحسب بتوفير الملجأ الآمن لأكثر من مليون ونصف سوري اضطروا للهرب من سوريا حفاظا على أرواحهم، بل كفلت أيضا وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى ملايين الناس الذين تمس حاجتهم إليها في الجانب السوري من الحدود، على نحو يتجاوز نطاق التزاماتنا الدولية ودعما للأمم المتحدة. ولن تندم تركيا أبدا على ما قدمته من مساعدات إنسانية إلى السوريين اليائسين، لكن أولئك الذين أخطأوا تقدير الدور الفريد الذي تؤديه تركيا في صون الاستقرار الإقليمي وتعزيز السلم الدولي سيفعلون ذلك بالتأكيد.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): هذه أول مرة يأخذ فيها وفد بلدنا الكلمة لممارسة حق الرد على أحد الوفود الذي أدلى بتعليق على الردع النووي لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحق الرد الذي نمارسه موجه إلى وفد اليابان.

إن اليابانيين يحتجون على هجوم صاروخي أو تجربة نووية قامت بهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود أن أذكر اللجنة الأولى بأن الحكومة اليابانية بالتحديد هي التي خصصت ٢٥٠ مليون دولار من ميزانية الدفاع لديها لشراء وتطوير أحدث الصواريخ المطاردة وتعزيز قدراتها، للتصدي، حسبما زعمت، لهذا الهجوم. كما أنها تنوي شراء المقاتلات الشبح الخاطفة F-35، وطائرات الدوريات البحرية P-1، وطائرات دوريات الهليكوبتر. والإدعاء المتعلق بالتهديد النووي والهجوم الصاروخي ما هي إلا محاولة ماكرة وخبيثة لتبرير قيام اليابان بتعزيز تسلحها وخطتها لإعادة اجتياح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومنذ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، لم تتخل أبدا عن خطتها لإعادة الاجتياح، وزادت إنفاقها العسكري بصورة تدريجية. وقد زادت زيادة كبيرة من نفقاتها العسكرية في القرن الحادي والعشرين، وقامت باستعدادات كاملة لشن عدوان في الخارج في أي لحظة. وقررت استثمار ٤٦ بليون دولار في الإنفاق العسكري هذا العام، بزيادة قدرها ٢,٨ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وينبغي ألا ننسى أن معظم تلك الأموال تستخدم في استحداث وإنتاج الصواريخ المتطورة لشن الهجمات الاستباقية على بلدان أخرى.

و المقصود بزعم اليابان فيما يتعلق بتمارينها العسكرية لصد عدوان خارجي هو إخفاء هدفها المتمثل في السيطرة على البحر والجو في المنطقة المحيطة بالجزيرة الكورية في حالة الطوارىء. كما تروم تلك المغالطة الماكرة التخفيض من تيقظ الرأي العام العالمي إزاء اليابان، التي تزداد عسكرةً وميلاً إلى اليمين، بغية تحقيق طموحها في إعادة الاجتياح مهما كان الثمن. والحكومة اليابانية الحالية حكومة يمينية نادرة في تاريخ اليابان منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. فبُعيد عام على توليها السلطة، قامت الحكومة بسن مجموعة من القوانين لوضع الأساس القانوني لتعزيز تسلحها. وفي أواخر العام الماضي، أقرت وثائق لتعزيز القوة الجوية والبحرية لقوات الدفاع عن النفس بغية الاحتواء العسكري للبلدان والمناطق المجاورة. وفي غضون ذلك، عزز

رئيس الوزراء وكبار القادة الآخرين جهودهم لتحويل البلد إلى بلد يميني متطرف بزيارتهم معبد ياسوكيني.

إن تعزيز اليابان لتسلحها وخطتها لإعادة الاجتياح تلقي الآن بظلال الحرب الحالكة على منطقة شمال شرق آسيا. وهذه التصرفات لا يمكن السماح بها على الإطلاق.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد أن ألعب الكرة مع الزميل الشاب والواعد ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وهو ما يكاد أن يكون حدثا سنويا، لكنه غير مثمر. بيد أنني، ومن أجل التوضيح، أود أن أمارس بكل إيجاز حقي في الرد على مسألة واحدة أثارتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن أسلحتنا في اليابان.

تتقيد اليابان بسياسة أساسية لاتباع سياسة وطنية موجهة للدفاع على نحو حصري، لكنها لن تصبح قوة عسكرية تهدد البلدان الأخرى. وستواصل اليابان التقيد بالمسار الذي سارت عليه حتى الآن باعتبارها دولة محبة للسلام.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدنا لا يرى أي حاجة للرد على الحجج القديمة والاستفزازية للغاية. فالجميع في منطقة شمال شرق آسيا يدرك أيضا أن اليابان تعيد بناء قوتها العسكرية – لا أعرف لأي غرض، لكن ذلك واضح جدا للعالم قاطبة.

وأود أن أؤكد مجددا موقفي بأنني، بالنظر إلى النظريات القديمة التي يثيرها الوفد الياباني كل عام ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا أرى أي حاجة للرد. والواقع أن الرد الوحيد الذي يمكن أن نقوم به على هذه الحجج العبثية من جانب الوفد الياباني هو أن نرفض تماما ما قاله ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ردا على ملاحظات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لن أكرر الموقف الياباني لأنني أعربت عنه بالفعل في مداخلتي السابقة. وللحصول على تفسير مفصل، المرجو الاطلاع على الصفحة الرئيسية للموقع الشبكي لوزارة الخارجية اليابانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.